ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تقديرات مصرية

تركيا...
لماذا التهدئة الآن؟

- تسجيل الملكية العقارية بين مصر والتجارب العالمية
- سيناريوهات إسرائيل للتعامل مع الانتخابات الفلسطينية
- أثر إلغاء "الكفالة" في إصلاح سوق العمل السعودي
- زيارة البابا إلى العراق وحدود فاعلية الدبلوماسية الدينية

APR 2021
العدد (22)
www.ecsstudies.com
/ecsstudies

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

/ecsstudies

تقديرات مصرية

تركيا...
لماذا التهدئة الآن؟

/ecsstudies
www.ecssstudies.com

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

د. خالد عكاشة
المدير العام

د. عبد المنعم سعيد
المستشار الأكاديمي

تحرير
د. خالد حنفي علي

هيئة استشارية
د. محمد كمال
د. دلال محمود
د. جمال عبدالجواد
أ. مجدي صبحي
د. نهى بكر
د. رغدة البهي

منسق عام
أميرة طارق

إخراج فني
أحمد حسني

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (22) - 1 أبريل 2021

المحتويات

الافتتاحية 8

- ما وراء التحول التركي الجديد

قضايا دولية 10

- لماذا تتجه السياسة الخارجية التركية إلى التهدئة؟
- حسابات إدارة "بايدن" تجاه الانسحاب من أفغانستان

قضايا الأمن والدفاع 20

- سيناريوهات إسرائيل للتعامل مع الانتخابات الفلسطينية
- تحديات استراتيجية في البيئة الأمنية للبحر الأحمر

قضايا السياسات العامة 32

- تمكين المرأة في وظائف القضاء.. نقلة مصرية لافتة
- موقع الجامعات العربية والمصرية في التصنيفات الدولية

قضايا نوعية 42

- أثر إلغاء "الكفالة" في إصلاح سوق العمل السعودي
- تسجيل الملكية العقارية بين مصر والتجارب العالمية
- البناء الأخضر.. اتجاه عالمي للمنشآت صديقة البيئة

كيف يفكر العالم؟ 54

- زيارة البابا إلى العراق وحدود فاعلية الدبلوماسية الدينية

بيانات وإحصائيات 62

- مصر في مؤشر التنمية البشرية 2020

الافتتاحية

ما وراء التحول التركي الجديد

* د.عبد المنعم سعيد

ترصد **"تقديرات مصرية"** في هذا العدد تحولًا جديدًا في الخريطة الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، وإقليم شرق البحر الأبيض المتوسط، يتمثل في تغييرات ملحوظة في السياسة الخارجية التركية إزاء العديد من القضايا التي تهم مصر تميل إلى التهدئة والاستعداد للتعاون في حل مشاكل المنطقة بدلًا من فترة قامت على المشاكسة والتهديد والخصومة مع مصر.

من الطبيعي أن التحولات التي تجري لدى الدول لها عادة جانب داخلي يتعلق بالأوضاع الداخلية السياسية والاقتصادية للدولة، وتقديرها لمصالحها العليا، ولها جانب آخر يرجع إلى التغيرات والمبادرات الجارية في الإقليم الذي تتحرك فيه. في الشأن الأول، فإن تركيا نتيجة سياساتها باتت واقعة أسيرة حركة الإخوان المسلمين، وهو التغيير الذي أدى إلى تعقيد علاقاتها مع دول الاتحاد الأوروبي، وتورطها العسكري في العراق وسوريا وأذربيجان وليبيا. النتيجة في النهاية تراجع اقتصادي، وانهيار في قيمة الليرة التركية، واضطراب في السياسات التركية تجاه الولايات المتحدة وروسيا.

في الشأن الآخر، فإن الحركة السياسية والدبلوماسية المصرية خلال الأعوام الأخيرة ساهمت في سياسات التهدئة التي اتّبعتها تركيا خلال الشهور الأخيرة، والتي يمكن رصدها في موقفها من الأزمة الليبية بالموافقة على دفعها إلى نطاق الحل القائم على قيادات ليبية جديدة تأخذ زمام المبادرة في توحيد البلاد، والأخذ بها قدمًا إلى عقد انتخابات رئاسية وتشريعية في 24 ديسمبر القادم.

تركيا -من جانب آخر- أخذت في الكثير من أعمال التهدئة تجاه مصر، والتي بدأت في الحديث **أولًا** عن عدم وجود أزمة عميقة في العلاقات مع مصر، ثم الحديث عن عدم وجود تناقض رئيسي بين المصالح المصرية والتركية، ثم التأكيد على أنه لا يمكن أن يحدث صراع عسكري مع مصر، والاستعداد للتعاون فيما يتعلق بإقليم شرق البحر المتوسط، والاستعداد لنقل المرتزقة والإرهابيين الذين أتت بهم أنقرة إلى غرب ليبيا مرة أخرى إلى سوريا والمناطق التي أتوا منها. **وثانيًا** الاستعداد لتقييد حرية المحطات التلفزيونية الإخوانية التي تعمل من إسطنبول، وتقوم سياستها الإعلامية على الهجوم المستمر على مصر، والتشكيك في سياستها الداخلية والخارجية، وتشويه صورة الدولة المصرية والتطورات التي جرت فيها منذ ثورة 30 يونيو 2013 وحتى الوقت الراهن.

تحركات مصرية

لم يكن هذا التحول الكبير ممكنًا حدوثه لولا الحركة المصرية الدؤوبة، التي قامت بعملية سياسية هي أشبه بالعمليات الجراحية الدقيقة التي تحقق المصالح المصرية العليا، سواء كان ذلك في أمن وسلامة ليبيا، أو مصالح الطاقة في شرق البحر المتوسط، أو حماية مصر من الإرهاب.

ما فعلته مصر قام **أولًا** على تغيير توازن القوى في المنطقة لصالحها من خلال تزايد القوة العسكرية المصرية في أبعادها البرية والجوية والبحرية، بحيث يكون ملحوظًا أن الوزن المصري في الميزان العسكري للمنطقة ثقيل. **وثانيًا**، إقامة تحالفات جديدة تغير من الميزان الاستراتيجي لإقليم شرق البحر المتوسط، من خلال ترسيم الحدود البحرية مع قبرص واليونان، والسعي في ذلك مع فلسطين، ثم إقامة منتدى شرق البحر المتوسط الذي يضم مصر وإسرائيل والأردن وفلسطين وقبرص واليونان وإيطاليا. وبغض النظر عن العوائد الاقتصادية الكبيرة لكل ذلك (اكتشافات الغاز المصرية، وتشغيل مصانع تسييل الغاز المصرية لصالح الغاز المنتج في الإقليم، واستخدام خط أنابيب شرق البحر المتوسط)؛ فإن العائد السياسي كان عزل تركيا في الإقليم.

وثالثًا، إدارة مصر للأزمة الليبية بطريقة ماهرة وحازمة في آنٍ واحد؛ وجاءت المهارة من العلاقات التي أقامتها مصر مع الداخل الليبي في الشرق والغرب مع التعاون مع دول الجوار في المغرب وتونس والجزائر. أما الحزم فقد ظهر من خلال الحشد العسكري المصري في منطقة سيدي براني غرب مصر، وفي إعلان الرئيس "عبدالفتاح السيسي" عن أن خط سرت-الجفرة بات خطًّا أحمر بالنسبة لمصر، وهو ما أعطى الرسالة بأن مصر سوف تكون مستعدة للمضيّ إلى آخر الشوط، إذا ما استمر التهديد التركي المباشر أو غير المباشر من خلال المرتزقة والإرهابيين.

رابعًا، أن مصر قد أبقت كثيرًا من الخطوط المفتوحة مع تركيا، والتي تسمح لها بالتراجع عن مواقفها، فظلت العلاقات الاقتصادية بين البلدين قائمة، والاستثمارات التركية في مصر في حالة فاعلة، والخطوط الجوية التركية في حالة تعاون كبير مع شركة مصر للطيران، وكان ذلك له فوائد اقتصادية للمصريين، خاصة بعد تعويم الجنيه المصري الذي جعل أسعار الشركات الأوروبية عاليًا، وكانت الخطوط التركية رخيصة ومناسبة بشكل كبير.

وخامسًا، أن الدبلوماسية المصرية كانت ديناميكية في تحديد المصالح المصرية المهددة من قبل تركيا، حينما لم تشرح ذلك بوضوح، وإنما أيضًا بالتأكيد على أن مصر تنتظر من تركيا أفعالًا لا أقوالًا، وهو ما حدث بالفعل في صورة خطوات التهدئة المشار إليها. وسادسًا، أن مصر كانت صارمة في اعتمادها القانون الدولي للبحار عند مراعاة المصالح التركية فيما يتعلق بالجرف القاري التركي.

عوائد استراتيجية

إن هذه التطورات على الساحة التركية تشكل عائدًا استراتيجيًا كبيرًا لمصر، سواء ما تعلق منها بتحقيق الاستقرار على الساحة الليبية، أو باستغلال الفرص الاقتصادية في إقليم شرق البحر المتوسط، أو تخفيض درجة الحرارة السياسية في إقليم الشرق الأوسط. ومثل ذلك لا يقدم بالضرورة لفتح صفحة جديدة في العلاقات المصرية التركية، ولكنه يُعطي مجالًا لفرص متعددة لمزيد من التقدم، سواء كان ذلك في اعتماد تركيا لقانون البحار في تخطيط الحدود البحرية، وفتح طرق لمزيد من التهدئة فيما يتعلق بالأزمة السورية، وحتى الأزمة القبرصية التي تنقسم فيها قبرص اليونانية وقبرص التركية، والتي طال زمان استمرارها.

كل ذلك يُسهم في خروج إقليم الشرق الأوسط كله من الهوة التي وصل إليها خلال العقد السابق في أعقاب ما سُمي بالربيع العربي، ويعطي فرصًا أكبر لعمليات الإصلاح العميق الجارية في مصر ودول عربية أخرى. ولكن الوقت لا يزال مبكرًا للتأكد من استعداد تركيا للمضيّ في هذه الأشواط كلها نظرًا لطبيعة نظامها السياسي، وأوضاعها الاقتصادية الصعبة، وتوازناتها المتعددة بين الإقليم التركي في وسط آسيا، وعلاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي، وعلاقتها التاريخية مع دول شرق المتوسط.

قضايا دولية

1 لماذا تتجه السياسة الخارجية التركية إلى التهدئة؟

ثمة مؤشرات حول إعادة تركيا النظر في سياساتها الخارجية، والتي تمثّلت في محاولات التهدئة مع مصر ودول الخليج، والمهادنة مع الاتحاد الأوروبي، جاء ذلك بعدما اتبعت سياسة تصعيدية تجاه دول المنطقة، من حيث تدخلها في شئونها الداخلية، بالإضافة إلى دعم مرتزقة ونقل السلاح إلى ليبيا وسوريا والعراق، وممارسة سياسة هجومية تجاه مصر، الأمر الذي يطرح التساؤل حول دوافع هذا التغيير، وحدوده المستقبلية.

2 حسابات إدارة «بايدن» تجاه الانسحاب من أفغانستان

يُمثل التواجد العسكري الأمريكي في أفغانستان إحدى المعضلات التي تواجه الإدارات الأمريكية المتعاقبة على مدار العقدين الماضيين، غير أن التحول النوعي في هذا الملف تجلى إبان إدارة الرئيس السابق "دونالد ترامب" الذي اتخذ قرارات في نهاية عام 2020 بسحب القوات الأمريكية في أفغانستان، والإبقاء فقط على 2500 جندي، مع تحديد سقف زمني لتواجدها في أفغانستان بنهاية مايو 2021. وشكلت هذه القرارات عقبة أمام إدارة الرئيس "جو بايدن"، خاصة في ضوء التعقيدات المختلفة التي تشهدها الساحة الأفغانية، وتعقد المشهد مرة أخرى بين حركة طالبان والحكومة.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (22) - 1 أبريل 2021

لماذا تتجه السياسة الخارجية التركية إلى التهدئة؟

* رحاب الزيادي - * نوران عوضين
باحثان باحث بوحدة الدراسات العربية والإقليمية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ثمة مؤشرات حول إعادة تركيا النظر في سياساتها الخارجية، والتي تمثّلت في محاولات التهدئة مع مصر ودول الخليج، والمهادنة مع الاتحاد الأوروبي، جاء ذلك بعدما اتبعت سياسة تصعيدية تجاه دول المنطقة، من حيث تدخلها في شئونها الداخلية، بالإضافة إلى دعم مرتزقة ونقل السلاح إلى ليبيا وسوريا والعراق، وممارسة سياسة هجومية تجاه مصر، الأمر الذي يطرح التساؤل حول دوافع هذا التغيير، وحدوده المستقبلية.

ملامح التغيير

- **سوريا والعراق:** يتمثل الدافع الرئيسي من التدخل العسكري التركي في سوريا، وقصفه الجوي والمدفعي المتكرر لمناطقه الحدودية مع العراق، في الرغبة التركية في تحجيم النفوذ الكردي، الذي تراه أنقرة تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي. وربما يلاحظ من الزيارة الأخيرة لرئيس الوزراء العراقي "مصطفى الكاظمي" في أنقرة وجود توجه تركي مغاير تجاه العراق، وهو ما سيتضح في تفاعلات الفترة القادمة، حيث قررت تركيا أن تغير من توجهها الهجومي نحو العراق، حيث تتحدث عن فتح صفحة جديدة تشمل ملفات اقتصادية وأمنية وعسكرية، بعد سنوات طويلة من التوتر والاعتداء المتكرر على سيادة العراق.

من جانب آخر، تتجه تركيا نحو إعادة التموضع وتحصين مناطق نفوذها في شمال سوريا خشية إقدام نظام "الأسد" برعاية روسية على تنفيذ عملية عسكرية موسعة ضد إدلب، أو استعادة الطريق الدولي M4. ومن ثم تعمل تركيا على تأكيد سيطرتها العسكرية والإدارية والاقتصادية على مناطق "درع الفرات" و"غصن الزيتون" و"نبع السلام"، وذلك دون الإقدام على تنفيذ تهديدها بشن عمليات توسعية جديدة ضد مناطق الأكراد خشية إثارة غضب الإدارة الأمريكية الجديدة.

- **ليبيا:** كثفت تركيا تدخلاتها العسكرية في ليبيا، ولا سيما عبر ورقة المرتزقة السوريين، بشكل ضمن لها التأثير على مسار الأزمة، وهو ما تجلى في تغيير معادلة الاشتباك لصالح ميليشيات حكومة الوفاق، إبان معركة طرابلس في الفترة ما بين إبريل 2019 ويونيو 2020. وتستند أنقرة في تدخلها إلى اتفاقها الأمني الموقّع مع حكومة الوفاق السابقة في نوفمبر 2019، والذي أتاح لها إرسال قوات لليبيا، ووظفته للتموضع بقواعد وسواحل المنطقة الغربية. وكاد ذلك ليستمر لولا إعلان مصر عن الخط الأحمر (سرت–الجفرة) كخط لوقف المواجهات الميدانية، وتصاعد الرفض الدولي للممارسات التركية. وبصمود الهدنة وانتخاب سلطة ليبية جديدة، اتجه "أردوغان" لتبني تكتيكات مهادنة، وإعادة المرتزقة من الأراضي الليبية إلى سوريا.

- **شرق المتوسط:** تتبع تركيا استراتيجية صدامية في منطقة شرق المتوسط، حيث ادعاء سيادتها البحرية على مناطق قبرصية ويونانية، وتسيير سفن استكشافية للتنقيب بمرافقة قطع عسكرية بتلك المناطق، وإسهامها في تكريس الانقسام بين قبرص اليونانية (عضو الاتحاد الأوروبي) وقبرص التركية التي لا تعترف بها سوى تركيا، إلى جانب رفض كافة الاتفاقات الحدودية الموقّعة بين بلدان المنطقة. ومع ما نتج عن الممارسات التركية التصعيدية من عزلة إقليمية لأنقرة بالمنطقة، يبدو أن تركيا في الأخير قد آثرت اللجوء إلى المهادنة، وتغليب منطق الحوار. ويستدل على هذا التحول عبر التزام تركيا بمتابعة محادثاتها مع الجانب اليوناني، وهي المحادثات التي تم تفعيلها في نهاية يناير 2021 بعد توقف دام خمس سنوات، وكذا دعوة تركيا –عبر وزير الخارجية التركي "تشاووش أوغلو"- الجانب المصري إلى التفاوض بشأن "مساحاتهما البحرية".

- **التقارب مع مصر:** اتّبعت تركيا سياسة هجومية تجاه النظام في مصر، حيث مثلت الأراضي التركية منذ 2013 المقر السياسي والدعائي الرئيسي لجماعة الإخوان الإرهابية، والملاذ للكثير من قيادات الجماعة ورموزها السياسية. لكن تحاول تركيا الآن التودد إلى مصر، وهو ما بدا عبر التصريحات الرسمية المتتابعة التي تؤكد أهمية مصر داخل الإقليم، ومدى احترام مصر للسيادة البحرية التركية. وفي مؤشر جديد على سعي تركيا إلى ذلك التودد، تشير بعض التقارير إلى توجيه السلطات التركية تعليمات للقنوات الإعلامية التي تبث من أراضيها والموجهة ضد الدولة المصرية بتغيير خطابها السياسي الذي يشكل تدخلًا في الشئون الداخلية لمصر.

دوافع التغيير

- تخوف النظام التركي من اتجاه الغرب نحو إعادة فرض عقوبات مشددة يستهدف بشكل مباشر الاقتصاد التركي بما قد يؤدي إلى تهديد استقرار النظام السياسي في تركيا. ففي ظل ما يموج به الداخل التركي من أزمة اقتصادية عمقتها تداعيات جائحة كورونا، وكذا سياسية أسفرت عن تراجع كبير في شعبية الرئيس التركي وحزبه الحاكم؛ يبدو أن النظام التركي قد آثر تهدئة حدة الصراع على كافة الجبهات تجنبًا لأي عقوبات غربية جديدة.

- محاولات تركيا الخروج مما هو مفروض عليها من عزلة إقليمية داخل محيط منطقة شرق المتوسط، الأمر الذي تجلى بشكل أكثر وضوحًا مع تحول منتدى غاز شرق المتوسط إلى منظمة إقليمية في سبتمبر 2020، وفي إطلاق وزراء خارجية دول اليونان وقبرص وفرنسا والسعودية ومصر والإمارات والبحرين لمنتدى الصداقة (فيليا)، ويضاف إلى ما تقدم اتجاه دول منتدى شرق المتوسط نحو تعيين حدودها البحرية، وهي أمور قد أسهمت ليس فقط في فرض عزلة سياسية على تركيا بالمنطقة، وإنما في الحدّ من مشروعاتها التوسعية بالمنطقة، ودحض أي ادعاءات بالسيادة على مناطق قبرصية أو يونانية.

- يبدو من محاولات التودد التركي المباشر لمصر، وغير المباشر لإسرائيل، بجانب استمرار محادثاتها مع الجانب اليوناني وتهدئة حدة الخطاب الموجه لأوروبا؛ أنها محاولة من جانب النظام التركي للخروج من العزلة المفروضة عليه، وطرح نفسه كفاعل داخل إطار شرق المتوسط، وأنه على استعداد للحوار وتسوية خلافاته مع دول المنطقة، حتى يتسنى له في النهاية الاستفادة من ثرواتها، والتواجد على خريطة التنقيب بالمنطقة.

- الرغبة التركية في استثمار الترتيبات والتوافقات الإقليمية الجديدة. ففي إطار ما يشهده الإقليم من توافقات نتج عنها توقيع كل من الإمارات والبحرين والسودان والمغرب لاتفاقات تطبيع مع الجانب الإسرائيلي، وكذا ما نتج عن قمة العُلا من عودة للعلاقات الخليجية-المصرية مع قطر؛ خشي النظام التركي من أن تؤدي تلك التوافقات إلى استبعاد تركيا من المشهد الإقليمي، ومن ثم اتساع نطاق العزلة. لذا، عمد الجانب التركي إلى الحضور بشكل فاعل داخل المنطقة الخليجية، ولا سيما بعد المصالحة، وهو ما تجلّى خلال زيارة وزير الخارجية التركي

فـي فبرايـر 2021 إلـى كل مـن الكويـت وعُمـان وقطـر، وفـي إرسـال المسـئولين الأتـراك خطابـات تودديـة داعمـة للقيـادة السـعودية.

- يمكن القول إن تركيا في تحركها الإقليمي تستهدف أولًا تعزيز علاقتها مع الدول التي لديها بالفعل تواصل إيجابي معها لم تَشُبْهُ أي خلافات أو توترات من قبل، وثانيًا طرح نفسها مجددًا إزاء باقي الدول الخليجية كفاعل إقليمي يمكنه الإسهام بشكل إيجابي في التفاعلات التعاونية بالمنطقة. وأخيرًا، ترغب تركيا في تحقيق انعكاس ما للمناخ الإقليمي التوافقي الراهن على واقعها الاقتصادي المتهاوي، وذلك من خلال استعادة تعاونها الاقتصادي والاستثماري مع دول مجلس التعاون الخليجي، بما قد يسهم في تحسين أداء الاقتصاد التركي، ومن ثم استعادة نظام "العدالة والتنمية" جزءًا من شرعيته وشعبيته المتراجعة.

في الأخير، يبرز التساؤل حول المدى الذي قد يستمر معه هذا الهدوء التركي. فمن المتصور أن هناك العديد من العوامل المتشابكة التي قد تحدد الإجابة عن هذا التساؤل، يتمثل أبرزها في المدى الذي قد تصل إليه العلاقات التركية-الغربية، وأيضًا في مدى الاستجابة الخليجية-المصرية لمحاولات التودد التركية الجارية. وبناءً عليه، يمكن تحديد أربعة ملفات أساسية ستُمكّن المتابع من قياس استمرار هذا الهدوء من عدمه تتمثل في: تطورات الحضور التركي داخل سوريا وليبيا، وطبيعة التحركات في شرق المتوسط، وتطورات التعامل السياسي التركي مع ملف الإخوان المسلمين، ودرجة التضييق السياسي على الأكراد داخل تركيا.

حسابات إدارة «بايدن» تجاه الانسحاب من أفغانستان

* أحمد السيد – *عبدالمنعم علي
باحثان بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يُمثل التواجد العسكري الأمريكي في أفغانستان إحدى المعضلات التي تواجه الإدارات الأمريكية المتعاقبة على مدار العقدين الماضيين، غير أن التحول النوعي في هذا الملف تجلى إبان إدارة الرئيس السابق "دونالد ترامب" الذي اتخذ قرارات في نهاية عام 2020 بسحب القوات الأمريكية في أفغانستان، والإبقاء فقط على 2500 جندي، مع تحديد سقف زمني لتواجدها في أفغانستان بنهاية مايو 2021. وشكلت هذه القرارات عقبة أمام إدارة الرئيس "جو بايدن"، خاصة في ضوء التعقيدات المختلفة التي تشهدها الساحة الأفغانية، وتعقد المشهد مرة أخرى بين حركة طالبان والحكومة.

حسابات الانسحاب

لم يكن قرار تخفيض القوات الأمريكية المتواجدة في أفغانستان تمهيدًا لانسحابها بصورة كاملة ناجمًا عن فراغ، بل جاء ليتزامن مع تحركات واشنطن لإعادة ترتيب المشهد السياسي الأفغاني، بما يُعزز الأمن والاستقرار، ويحقق قدرًا من التنسيق والتوازن بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان، وبرز ذلك النهج المستجد في التعاطي مع ملف أفغانستان بصورة كبيرة منذ مطلع عام 2020 كما يلي:

- تغير استراتيجية التعاطي الأمريكي مع الملف الأفغاني، وتحوله من عسكري إلى الانخراط السياسي، وتقديم الدعم اللازم لبلورة اتفاق من شأنه أن يحفظ المصالح الأمريكية ويحقق الاستقرار في أفغانستان، وبرز ذلك في التوصّل لاتفاق مع حركة "طالبان" في فبراير 2020 يستهدف وقف إطلاق النار، ووقف الاعتداء على القوات الأمريكية والمصالح الخاصة بها، في مقابل انسحاب كامل للقوات الأمريكية من أفغانستان، ونتج عن هذا التوجه قيام الرئيس "ترامب" بتعيين المبعوث الخاص "زلماي خليل زاد" مبعوثًا خاصًا لأفغانستان، ثم التوجه لوضع مسار للتفاوض بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان، والتي بدأت بصورة رسمية في سبتمبر 2020 وكانت ترمي بصورة كبيرة إلى بحث وقف إطلاق النار والعمليات الإرهابية وكذلك تقاسم السلطة.

- تمثلت دوافع الرئيس "ترامب" بشأن انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان والدفع بالمسار السياسي، إلى رغبته في التوقف عن إنفاق ما يقارب الـ50 مليار دولار سنويًا لدعم العمليات العسكرية في أفغانستان، خاصة وأن حجم الإنفاق العسكري الأمريكي على العمليات في أفغانستان منذ عام 2001 حتى عام 2019 بلغ نحو 760 مليار دولار.

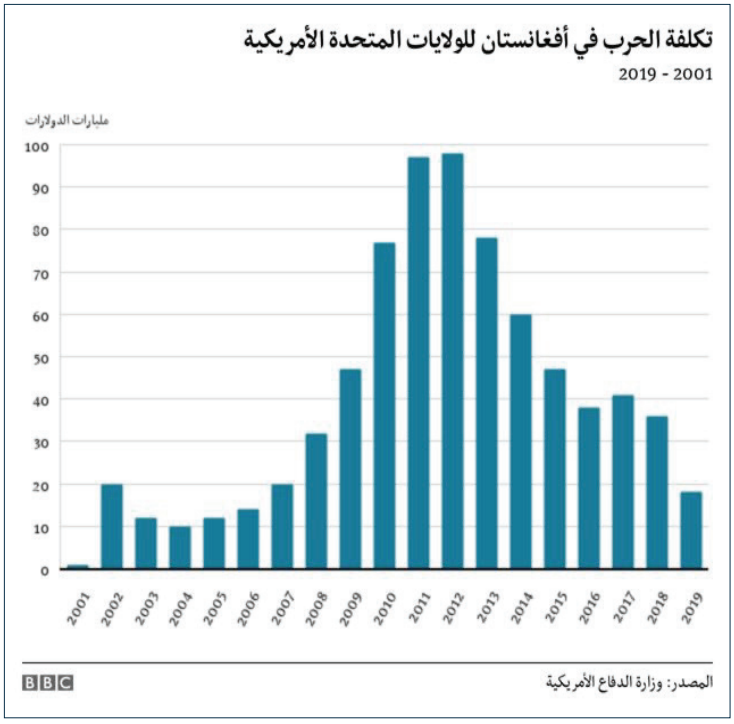

- تمخّض عن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة حيال القضية الأفغانية، التوصل إلى اتفاق سلام مع حركة "طالبان" يقضي بصورة كبيرة بتخفيض أعداد القوات الأمريكية المتواجدة بالأراضي الأفغانية، تمهيدًا للانسحاب الكامل بحلول مايو 2021، في مقابل ذلك تقوم حركة طالبان بالعمل بحسن نية بقطع كافة العلاقات التي تربطها مع تنظيم "القاعدة" ووقف إطلاق النار، والتعامل مع الحكومة الأفغانية من خلال الحد من العنف وبدء محادثات مباشرة حول تقاسم السلطة، وهو ما مثّل نقطة مفصلية في تعقيدات المشهد الأفغاني الذي يعاني صراعا مسلحًا منذ أربعة عقود. بيد أن هذا التعاطي الإيجابي لم يلقَ تحولًا موازيًا من جانب حركة "طالبان" في تعاطيها مع مخرجات جولات السلام المختلفة، بل شهدت أفغانستان بعض عمليات العنف ضد القوات الأفغانية، مما أفقد الثقة في التزام تلك الحركة بما تضمنه اتفاق السلام.

استراتيجية مقاربة

- مع وصول "بايدن" للبيت الأبيض بدا أن عليه تنفيذ تعهدات حملته الانتخابية بانتهاء الوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان، لكنه واجه تزايد أعمال العنف بعد البدء بتنفيذ قرار "ترامب" بسحب القوات الأمريكية بشكل كامل، مما مثّل تحديا بشأن ما إذا كان يجب الاستمرار في سحب القوات الأمريكية بشكل كامل من أفغانستان. لكن الملاحظ أن هناك رغبة من إدارة "بايدن" في الاستمرار في مسار سحب القوات الأمريكية ولكن في إطار زمني متباين.

- برزت معالم توجه إدارة "بايدن" في العمل على وضع هيكل واضح لحكومة انتقالية أفغانية تقوم بصورة رئيسية على تقاسم السلطة بينها وبين حركة "طالبان"، علاوة على تقديم وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" خطة لإرساء ودعم السلام في أفغانستان عبر تشكيل حكومة انتقالية، علاوة على استكمال المفاوضات السياسية ودعم وقف إطلاق النار، مع استمرار المساعدة المالية من الولايات المتحدة للقوات الأفغانية بعد الانسحاب العسكري الأمريكي. وتدلل هذه الخطوات على الرغبة في اعتماد نهج موحد لدعم السلام عبر جهود دبلوماسية إقليمية داعمة للتحرك الأمريكي في أفغانستان، مما يسهم في خروج القوات الأمريكية دون ترك فراغ أمني يحول دون تحقيق السلام والاستقرار الداخلي.

- على الرغم من التقدم الأمريكي المُحرَز في الملف الأفغاني خلال إدارة الرئيس "ترامب"، غير أن ثمة اعتبارات تجعل الانسحاب النهائي من أفغانستان محل تقييم من إدارة "بايدن"، فمن جهة فإن الانسحاب الأمريكي الكامل من أفغانستان قد يُمثّل نقطة حرجة في الملف الأمني على المستويين الداخلي والخارجي، حيث ربما يُعطي هامشًا لإعادة تموضع حركة "طالبان" بل واحتمال سيطرتها على كابول، ويوفر ملاذات آمنة للجماعات الإرهابية الأخرى، الأمر الذي يؤثر على الأمن الأمريكي. ومن جهة أخرى قد يفسح هذا الانسحاب المجال لقوى كالصين والهند وإيران وباكستان وروسيا للانخراط المتزايد في العمق الأفغاني بما يقلص مصالح واشنطن، ويهدد تواجدها بصورة عامة في آسيا. وبالتالي، فإن الانسحاب الأمريكي الكامل في نهاية مايو 2021 سيخدم القوى المضادة للولايات المتحدة، في ظل عدم التزام حركة طالبان ببنود الاتفاق الذي تم التوصل إليه.

سيناريوهات متعددة

- **الانسحاب الكامل:** ويعني تنفيذ إدارة الرئيس "بايدن" لوعوده الانتخابية بالانسحاب الأمريكي من أفغانستان، مع الاقتصار على تقديم الدعم المادي للجيش الأفغاني لمواجهة المخاطر المختلفة، وهو خيار يُعزز التوجه الأمريكي الراهن في دعم التحول الديمقراطي وتعزيز حقوق الإنسان، ويقلص بصورة كبيرة من النفقات المالية المختلفة التي تُخصص للعمليات العسكرية في أفغانستان.

- **الانسحاب الجزئي:** ويعني تخفيض أعداد القوات الأمريكية المتواجدة في أفغانستان لحين تحقيق قدر من التوازن في خضم المعادلة السياسية الأفغانية، ويؤشر هذا السيناريو لأن هناك مجهودات من جانب الإدارة الأمريكية الجديدة لاستكمال مفاوضات "كابول" بين حركة طالبان والحكومة الأفغانية لتحقيق تقدم في عملية السلام داخل أفغانستان منذ مطلع يناير 2021 والتي استضافتها "الدوحة"، مع تكثيف الزيارات المختلفة في الوقت نفسه للمبعوث الأمريكي الخاص لأفغانستان والتي تجلت في زيارة قطر وباكستان وتركمانستان وأفغانستان. أضف لذلك، زيارة وزيري الخارجية والدفاع الأمريكيين للهند في العشرين من مارس (2021) لطمأنة حلفاء واشنطن باستمرارية التعاون لمواجهة مخاطر تصاعد نفوذ "حركة طالبان"، كما تدلل الزيارة على الرغبة في الاستمرارية المؤقتة للقوات الأمريكية في أفغانستان مع أجل مساندة الجيش الأفغاني والدفع بالحل السياسي لإقرار السلام.

- **تعديل الجدول الزمني للانسحاب:** بحيث تم تأخير تنفيذ أجزاء من الاتفاقية، مع العمل على الانسحاب في المستقبل المنظور كجزء من استراتيجية إقليمية منسقة تسعى إلى الاستفادة من مجالات التوافق بين الولايات المتحدة والقوى الإقليمية. ويظهر هذا المسار في ظل استمرار دعم عدد من الدول من بينها باكستان وروسيا وإيران لحركة "طالبان"، وهو ما يتطلب معه العمل على صياغة استراتيجية بديلة تجاه أفغانستان في حال فشل الآلية الدبلوماسية، وذلك عبر إحياء مجموعة (6+2) للخروج بنجاح من أفغانستان، والمتمثلة في الحل "متعدد الأطراف" الذي سبق اعتماده قبل الغزو الأمريكي لأفغانستان عام 2001، وتجسَّد في مجموعة (6+2)، وهي تحالف غير رسمي من الدول الست المتاخمة لأفغانستان (الصين، وإيران، وباكستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان)، بالإضافة إلى الولايات المتحدة وروسيا، تحت رعاية الأمم المتحدة، والذي يرمي إلى تسوية الحرب الأهلية. كما يمكن لواشنطن توسيع نطاق تلك المجموعة لتشمل المزيد من الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، بما في ذلك حلف شمال الأطلسي والقوى الأوروبية، باعتبار أن ذلك سيضمن التزام حركة "طالبان" بشروط الاتفاق، ويلزمها بوقف إطلاق النار، التي أبدت رغبتها في وجود أطراف محايدة في خضم مسار المفاوضات.

في الختام، يمكن القول إن فرص الانسحاب الكامل من أفغانستان محدودة خلال الوقت الراهن، خاصة في ظل تمديد المفاوضات بين حركة "طالبان" والحكومة الأفغانية للتوصل إلى خطوط عريضة حول تشكيل حكومة ائتلافية داخل الدولة تساهم في تحقيق قدر من الاستقرار الداخلي وفرض الأمن والتنمية الاقتصادية. ويتطلب ذلك تعاونًا إقليميًّا مع الحكومة الأفغانية لإقرار تلك الخطوات، والدفع بمسار التعاون في مجال الأمن عبر تعزيز قدرات الجيش الأفغاني، وكلها عوامل تتوقف بصورة كبيرة على مدى الرغبة الحقيقية لدى حركة طالبان في إنهاء ملف الصراع، وفي حال تحقيقها يمكن القول إن الانسحاب الأمريكي ممكن ولكن في ضوء استراتيجية إقليمية متوازية تساهم في إنهاء ذلك الملف.

قضايا الأمن والدفاع

1

سيناريوهات إسرائيل للتعامل مع الانتخابات الفلسطينية

أجرت إسرائيل، في 23 مارس الماضي، الانتخابات العامة للمرة الرابعة خلال عامين، بينما أقر مرسوم رئيس السلطة الفلسطينية "محمود عباس" بأن الانتخابات التشريعية ستكون في 22 مايو القادم، تليها الرئاسية في 31 يوليو، فيما تُجرَى انتخابات المجلس الوطني في 31 أغسطس من العام الجاري. وبرغم التقارب الزمني بين عقد الانتخابات الفلسطينية والإسرائيلية، إلا أن برامج الأحزاب الإسرائيلية لم تتضمن رؤية لحل القضية الفلسطينية؛ بل شهدت تحضيرات الانتخابات الفلسطينية بعض التدخلات الميدانية الإسرائيلية، وهو ما يثير السؤال حول سيناريوهات الرد الإسرائيلي على الانتخابات الفلسطينية.

2

تحديات استراتيجية في البيئة الأمنية للبحر الأحمر

تشهد البيئة الإقليمية للبحر الأحمر تحديات استراتيجية في طور التشكيل، سواء فيما يتعلق بالتفاعلات الداخلية للدول المشاطئة له، أو فيما يتعلق بالتفاعلات البينية فيما بينها، أو ما يتصل بالتدافع الإقليمي والدولي للدول الكبرى، التي تسعى لإيجاد موطئ قدم لها على ذلك الممر المائي الذي تزايدت أهميته الاقتصادية الدولية، على نحوٍ يرفع من معامل التأثير على حالة الأمن الإقليمي، ويستوجب رفع درجات الاستجابة من جانب الدول الرئيسية المشاطئة له، التي باتت مصالحها الاستراتيجية في مرمى التهديد.

تقديرات مصرية

دورية نصف شهرية

السنة (2) - العدد (22) - 1 أبريل 2021

سيناريوهات إسرائيل للتعامل مع الانتخابات الفلسطينية

* شادي محسن
باحث بوحدة الدراسات الإسرائيلية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أجرت إسرائيل، في 23 مارس الماضي، الانتخابات العامة للمرة الرابعة خلال عامين، بينما أقر مرسوم رئيس السلطة الفلسطينية "محمود عباس" بأن الانتخابات التشريعية ستكون في 22 مايو القادم، تليها الرئاسية في 31 يوليو، فيما تُجرَى انتخابات المجلس الوطني في 31 أغسطس من العام الجاري. وبرغم التقارب الزمني بين عقد الانتخابات الفلسطينية والإسرائيلية، إلا أن برامج الأحزاب الإسرائيلية لم تتضمن رؤية لحل القضية الفلسطينية؛ بل شهدت تحضيرات الانتخابات الفلسطينية بعض التدخلات الميدانية الإسرائيلية، وهو ما يثير السؤال حول سيناريوهات الرد الإسرائيلي على الانتخابات الفلسطينية.

نقاط التصادم

لم تعلق إسرائيل رسميًا بشأن الانتخابات الفلسطينية، أو التحضيرات التمهيدية لها التي جرت في القاهرة من خلال توقيع اتفاق الفصائل أو "ميثاق الشرف" الذي يتعهد بتنظيم الانتخابات الفلسطينية تدريجيًا مع احترام نتائجه أيًّا كانت. لكن ذلك لا يعني أن المشهد الانتخابي الفلسطيني يتعارض مع مصالح إسرائيل من أكبر من جهة:

- **القدس الشرقية:** وفق اتفاقية أوسلو 1995، تلتزم إسرائيل قانونيًّا بالموافقة على إجراء الانتخابات الفلسطينية في القدس الشرقية التي تحتضن 350 ألف فلسطيني تقريبًا، لكن تُعد موافقة إسرائيل على إجراء الانتخابات في القدس الشرقية اعترافًا سياسيًّا رسميًّا منها على سيادة الفلسطينيين عليها كعاصمة مستقبلية.

- **منطقة غور الأردن:** تعد المنطقة (ج)، وبالأخص غور الأردن، مجالًا للتوتر السياسي بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كونها تقع ضمن نوايا إسرائيل بضمها إلى سيادتها. وهو ما قد يدفع إسرائيل مستقبليًا لرفض ضمها ضمن نطاق الانتخاب، أو عدها بديلًا للاقتراع لمواطني القدس الشرقية.

- **صعود حماس في الضفة الغربية:** ترفض إسرائيل الوجود السياسي لحركة حماس في الضفة الغربية؛ لأن ذلك -حسب روايتها- يمنح للمقاومة العنيفة فرصًا أكبر للنهوض في مواجهة المستوطنين الإسرائيليين، وترى إسرائيل أن الانتخابات الفلسطينية تمنح لهم فرصة كبيرة للترويج السياسي لأفكارهم وبرامجهم المتصارعة مع إسرائيل. وذلك يفسر سبب المداهمات الأمنية الإسرائيلية للقبض على قيادات حماس في الضفة الغربية الذين يروج لهم بالترشح في الانتخابات الفلسطينية، كما يفسر الاتصالات السرية التي أجرتها أجهزة الأمن الإسرائيلية مع السلطة الفلسطينية لإعلامها بنقاط ضعفها التي تصب في صالح حماس. وهو مؤشر يدعو إلى نية إسرائيل لتكريس الانفصال وإحداث الوقيعة بين الحركتين.

- **أجواء فلسطينية وطنية في الضفة الغربية:** من المقدر أيضًا أن تستنكر إسرائيل الطابع العربي الذي أضفته الانتخابات في الضفة الغربية، مما يمنح المستوطنين شعورًا بالاغتراب. وذلك يفسر سبب انتشار الدعاية السياسية للأحزاب الإسرائيلية (خاصة الدينية منها) في الضفة الغربية، وخاصة الأحياء العربية في الضفة.

الجدول الزمني للانتخابات التشريعية الفلسطينية

الحدث الانتخابي	التاريخ
تسجيل الناخبين	10 فبراير 2021
فتح باب الترشح	20 مارس 2021
إعلان القائمة النهائية للمرشحين	1 مايو 2021
بدء الدعاية الانتخابية	1 مايو 2021
الصمت الانتخابي	21 مايو 2021
يوم الانتخابات	22 مايو 2021
إعلان النتيجة	23 مايو 2021

إعداد الكاتب، حسب موقع لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية.

نقاط الالتقاء

يُعد التكتم الإسرائيلي على التحضير للانتخابات الفلسطينية مؤشرًا لرضًا ضمني على المشهد الحالي، خاصة تلك الترتيبات التي تجري في القاهرة تمهيدًا للمشهد، ويُظهر هذا المشهد عددًا من نقاط الالتقاء، أهمها:

- **إدراج حماس ضمن قنوات سياسية سلمية:** يعد المشهد الانتخابي الفلسطيني والتحضير السياسي السابق له، اختبارًا لحركة حماس على مدى إرادتها للانضواء في مسارات سياسية سلمية بعيدة عن المقاومة العنيفة، وهو السبب ذاته الذي دفع حماس للموافقة على الانتخابات من الأساس. وإن كان هنالك احتمالان لذلك إما أن ترفض حماس نتائج الانتخابات حال خسارتها وتنتهج العنف، أو توافق عليها، مع رفض ذراعها المسلح للنتائج، وبالتالي تنفصل كتائب القسام عن حركة حماس.

- **إيجاد خليفة لـ"محمود عباس":** تقلق إسرائيل من اندلاع الفوضى المسلحة في الضفة الغربية في حال وفاة رئيس السلطة الفلسطينية "محمود عباس" بين الفصائل الراغبة في خلافته. ولكن تمنح الانتخابات الفلسطينية فرصة توفير دماء جديدة للسلطة بعيدًا عن سيناريو الفوضى.

- **الرهان على رشادة السلطة الفلسطينية:** تراهن إسرائيل على دماء شبابية يتم ضخها في السلطة الفلسطينية تبدأ في خلق إدراك واقعي للقضية الفلسطينية، خاصة على مستواه الإقليمي الذي يرتسم في شكل تقارب إسرائيلي-عربي.

الرد الإسرائيلي

هناك عدة متغيرات رئيسية تقع ضمن حسابات سيناريوهات الرد الإسرائيلي، وهي ثلاثة: (1) وضع القدس الشرقية وغور الأردن، (2) فوز حماس في الانتخابات، (3) التدخل الأمريكي. وهنالك سيناريوهان محتملان في هذا الصدد هما:

- **السيناريو الأول- رفض إسرائيلي للانتخابات الفلسطينية:**

- تشهد إسرائيل ميلًا ملحوظًا للتيار اليميني واليميني المتطرف على المستويين الديموغرافي والسياسي، ووصل عدد مقاعد معسكر الأحزاب التي ترغب في تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة "بنيامين نتنياهو" إلى 59 مقعدًا (بتاريخ 20 مارس 2021)، وهو ما يعظم من سيناريو إمكانية تشكيل حكومة يمينية مطلقة في إبريل 2021.

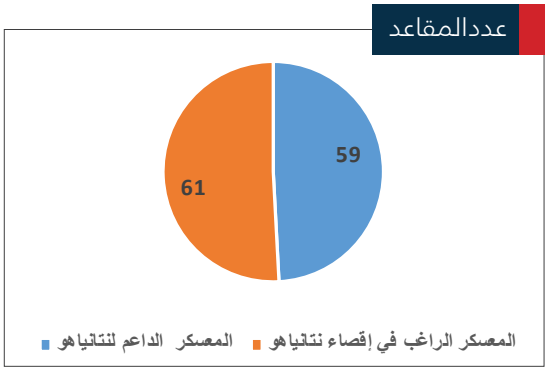

- رغم أن الأحزاب الإسرائيلية لم تتطرق للقضية الفلسطينية أو مستقبل الدولتين، إلا أن الشواهد في الواقع تشير إلى تعظيم فرص ارتباط الضفة الغربية اقتصاديًا وسياسيًا بالأردن، وهو الملف الاستراتيجي الذي تنتبه له إسرائيل وتسعى لإتمامه، من أجل تحييد سيناريو حل الدولتين.

- في حال وصلت التقديرات الأمنية الإسرائيلية إلى تعاظم فرص حماس في الفوز بالانتخابات، فستضطر إسرائيل لشن عملية عسكرية شرسة على الحركة

في قطاع غزة، مع استمرار المداهمات الأمنية بحق قيادتها، معتمدة على التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية. ولكن يحكمها -من الجانب الآخر- تعاظم فرص اندلاع انتفاضة مسلحة في الضفة الغربية. كذلك الأمر في حال خسارة حماس، فستحرص الحكومة الإسرائيلية على تكريس الانفصال بين الحركتين بتسيير مداهمات أمنية ضد حماس في الضفة الغربية، مما يتسبب في شقاق حاد فلسطيني-فلسطيني. ويمكن القول إن الأدوات الترجيحية للحكومة الإسرائيلية الجديدة هي تصعيد المشهد الأمني مع إيران ووكلائها في المنطقة؛ من أجل تذييل الاهتمام بالتطوير السياسي للفلسطينيين.

- **السيناريو الثاني- الموافقة الإسرائيلية:**

- يحكم هذا السيناريو متغير التدخل الأمريكي في صناعة القرار الإسرائيلي، إذ ستقرر الإدارة الأمريكية على الحكومة الإسرائيلية عقد الانتخابات الفلسطينية التشريعية في موعدها. ولكن سترفض إسرائيل عقد الانتخابات في القدس الشرقية وغور الأردن، أو بعبارات أدق إقامة مراكز اقتراع للفلسطينيين القاطنين هناك، مع الموافقة على سفر مواطني القدس الشرقية إلى المنطقة ج، أو التصويت عبر البريد.

- أما استكمال الانتخابات الفلسطينية، أي الرئاسية، فيرتهن بحسابات تكتيكية أخرى ترتهن بوقائع المشهد في حينها، أي في حال فازت حماس في الانتخابات وتشكلت حكومة فلسطينية بأغلبية من حماس، فمن المتوقع أن ترفض إسرائيل استكمال بقية إجراءات الانتخابات وربما تصل في أكثر التقديرات تشاؤمًا إلى إعادة احتلال الضفة الغربية.

ختامًا، يمكن القول إن إسرائيل تميل إلى الموافقة على إجراء انتخابات فلسطينية من أجل تحييد إمكانية التوتر مع الولايات المتحدة، أو توتر العلاقات مع الدول العربية التي تربطها مع إسرائيل اتفاقات سلام، ومن أجل تقليص فرص اندلاع انتفاضة مسلحة في الضفة الغربية، خاصة وأن نسب المؤمنين بضرورة شن انتفاضة في تزايد. وأخيرًا، ترى إسرائيل أن تمتلك أداة ترجيحية مهمة في المنطقة في غمار المواجهة مع إيران ووكلائها، في ظل معدلات استياء مرتفعة من الدول الخليجية تجاه نهج إدارة الولايات المتحدة للعلاقات مع إيران.

تحديات استراتيجية

في البيئة الأمنية للبحر الأحمر

* شيماء البكش

باحث بوحدة الدراسات الأفريقية

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تشهد البيئة الإقليمية للبحر الأحمر تحديات استراتيجية في طور التشكيل، سواء فيما يتعلق بالتفاعلات الداخلية للدول المشاطئة له، أو فيما يتعلق بالتفاعلات البينية فيما بينها، أو ما يتصل بالتدافع الإقليمي والدولي للدول الكبرى، التي تسعى لإيجاد موطئ قدم لها على ذلك الممر المائي الذي تزايدت أهميته الاقتصادية الدولية، على نحوٍ يرفع من معامل التأثير على حالة الأمن الإقليمي، ويستوجب رفع درجات الاستجابة من جانب الدول الرئيسية المشاطئة له، التي باتت مصالحها الاستراتيجية في مرمى التهديد.

تحديات استراتيجية

- تصاعدت التحديات التي تشهدها البيئة الإقليمية للبحر الأحمر مؤخرًا، مع تزايد حدة التفاعلات الداخلية التي تشهدها الوحدات الفرعية لذلك الإقليم من جهة، وتزايد التفاعلات البينية فيما بينها من جهة أخرى، وتصاعد التدافع الإقليمي والدولي على المنطقة من جهة ثالثة.

- مع استمرار الأزمة اليمنية، تظل التهديدات التي يمثلها الحوثيون لمصادر وممرات التجارة الدولية مستمرة، حيث إن قرار إدارة الرئيس الأمريكي "جو بايدن" في 16 فبراير الماضي، برفع جماعة الحوثي من قائمة التنظيمات الإرهابية؛ أعطى الحركة دفعة معنوية للتوسع ميدانيًا، بما يكسبها أوراقًا تفاوضية، فكثفت من هجماتها على مأرب داخليًا، وفي الخارج واصلت الحركة هجماتها ضد المدن والمنشآت النفطية السعودية كما الحال مثلًا عندما هاجمت في 19 مارس الماضي مصفاة تكرير بترول بالرياض، بواسطة طائرات بدون طيار. وأثّر هذا التصعيد على أسواق النفط، حيث كسرت أسعار خام برنت حاجز 70 دولار للبرميل، للمرة الأولى منذ 14 شهرًا، على خلفية المخاطر التي فرضتها هجمات الحوثيين.

- على الجانب الآخر، باتت التفاعلات التي تشهدها منطقة القرن الإفريقي ذات تأثير متفاقم، يُنذر بمزيد من التهديدات الأمنية للمنطقة. حيث تشهد الصومال تصاعدًا لنشاط حركة الشباب المجاهدين، التي كثفت نشاطها في الآونة الأخيرة، مع سحب إثيوبيا بعض قواتها المساندة للحكومة الصومالية، بسبب أزمة إقليم التيجراي. كما أن الانقسامات السياسية والاختلاف على الانتخابات البرلمانية والرئاسية الصومالية، وفرت فرصة لحركة الشباب للتصعيد ضد الحكومة. ومن ثمّ يوفر تراجع الدعم الإقليمي والدولي للصومال، مع اقتراب انسحاب بعثة "أميصوم"، بالإضافة إلى التحديات السياسية الداخلية والإقليمية، فرصة لاستمرار الحركة كمهدد للأمن الإقليمي.

- يمثل نشاط حركة الشباب المجاهدين تهديدًا ليس فقط للدولة الصومالية وإنما لمنطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر برمتها. خاصةً مع سيطرة الحركة على موانئ صومالية تقع على البحر الأحمر، واحتمالية إقامة شبكة دعم لوجستي بالتعاون مع جماعة الحوثيين باليمن، مما يهدد حركة الملاحة الدولية، ويهدد المصالح الاستراتيجية للدول التي لديها قواعد لوجستية وعسكرية في المنطقة.

- لا تقل أزمة الدولة الإثيوبية تهديدًا عن تلك التي تشهدها الدولة الصومالية، مع استمرار المعاناة الإنسانية التي يشهدها إقليم التيجراي، واستمرار تهديد الدولة الفيدرالية الإثيوبية، وتصاعد المخاوف من تقسيمها وما له من تداعيات على الإقليم برمته. خاصة مع الشواهد القاضية بانجرار إريتريا إلى تلك المواجهة، وما قد يئول إليه الوضع من تهديد لميناء عصب على البحر الأحمر.

- تأتي المواجهات الحدودية السودانية-الإثيوبية، في منطقة الفشقة، كأثر للأزمات الصاعدة إلى الواجهة، لما تنذر به من احتمالية انجرار الإقليم برمته إلى حرب مفتوحة النطاق، واحتمالية انجرار دول إقليمية أخرى إلى تلك المواجهة التي لا يرغبها أحد، بما يهدد حالة الأمن الإقليمي.

- في ظلّ ارتفاع حدة المخاطر هكذا، وأيضًا لتعزيز دورها في توجيه السياسات الإقليمية؛ سعت القوى الكبرى للحفاظ على وجود فعليّ لها في المنطقة، بما يُعزز من حالة التنافس، ويفاقم من معادلة الأمن بها. ولعل النشاط الروسي الأخير في المنطقة لإيجاد موطئ قدم لها، عبر تأسيس قاعدة لوجستية لها بالسودان، أبرز مظاهر ذلك

التنافس. إذ وقّعت روسيا في منتصف ديسمبر الماضي اتفاقية مع السودان لإقامة قاعدة لوجستية على البحر الأحمر، كما تزامن وصول سفينة حربية روسية لميناء بورتسودان، في أواخر فبراير الماضي، مع وصول سفينة حربية أمريكية، في إشارة إلى التنافس المحموم على هذه المنطقة.

مستقبل الأمن

- تصاعد الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر، في ظلّ بيئة تشهد تحولات استراتيجية محورية، قد تغير شكل التفاعلات في المنطقة. وتجتمع كافة التفاعلات السابقة، بما تسببه من تهديدات أمنية تقليدية وغير تقليدية، لتزيد من تهديد ذلك الممر المائي الحيوي، بما يهدد التجارة الدولية.

- يفرض هذا الوضع قدرًا من الحتمية لتنسيق السياسات التي تستجيب للتهديدات وترفع حالة الأمن الجماعي بين دول المشاطئة له. وتأتي مصر والسعودية في طليعة تلك الدول التي تحمل عبئًا أكبر في تعزيز الأمن في منطقة البحر الأحمر.

- هناك مظاهر عدة لتزايد الاهتمام الاستراتيجي بأمن البحر الأحمر، فافتتحت مصر القاعدة العسكرية "برنيس" في 15 يناير 2020، بهدف تأمين السواحل الجنوبية للبلاد، كما نفذت مجموعة من المناورات العسكرية مع الدول المطلة على البحر الأحمر، بهدف رفع مستوى التنسيق العملياتي. كان آخرها المناورة المصرية-الإسبانية في فبراير الماضي، سبقتها

المناورة المصرية-السودانية "نسور النيل 1" في نوفمبر الماضي، إضافة إلى المناورة المصرية-السعودية "مرجان 16" في فبراير من العام الماضي.

- تُعد مبادرة "مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن" أعلى درجات التنسيق لتعزيز حالة الأمن الجماعي في المنطقة. وبعد مبادرات تاريخية متعددة، تبنت السعودية مبادرة إطلاق المجلس في يناير 2020، مع تبين أهمية التحرك تجاه حالة الأمن الإقليمي الذي تفرضه مقتضيات اللحظة الراهنة.

- يضم المجلس في عضويته كلًا من: السعودية، والأردن، ومصر، وإريتريا، واليمن، والسودان، وجيبوتي، والصومال. وتسعى هذه الدول إلى رفع مستوى التفاهم والتعاون فيما بينها، وكذلك تنسيق المواقف السياسية، وتعزيز التعاون الاقتصادي وتوثيق التعاون الأمني، بهدف الحدّ من المخاطر والتهديدات الأمنية.

- بعد أكثر من عام على تلك المبادرة، تصاعدت وتيرة التحديات، مع اتخاذ التفاعلات السياسية منحنيات تصاعدية، على نحوٍ يفرض مزيدًا من التنسيق، ورفع درجة المؤسسية في إطار ذلك المجلس، الذي لا تزال هناك الكثير من الخلافات في الرؤى بين دوله الأعضاء عن ماهية التحديات وآلية مجابهتها.

- يزيد في الأهمية على التنسيق في إطار المجلس، الذي لا يزال بعض أعضائه يفتقدون للإرادة السياسية، الحاجة إلى التنسيق الثنائي بين الدول الإقليمية التي بات أمنها الاستراتيجي مهددًا، في هذا السياق الذي يموج بالتحديات. وقد أقبلت مصر على رفع مستوى التعاون العسكري لها مع السودان، فتم توقيع اتفاقية تعاون عسكري مشترك بين الجانبين في مطلع مارس الجاري.

في الأخير يبقى العامل الأهم، بجانب كافة التدخلات العسكرية، ضرورة تسوية كافة الصراعات السياسية، ودعم الدول الهشة في المنطقة، بتدخلات تنموية، وإنسانية، تقضي على جذور ومسببات الصراع. ومن ثمّ، فإن الدول صاحبة المصلحة الاستراتيجية في أمن البحر الأحمر، عليها لعب دور في الدفع قدمًا بمسارات التسوية في الأزمة اليمنية، والعمل على منع عملية بناء الدولة الصومالية من الانهيار مرة أخرى، مع العمل على خفض مؤشرات التصعيد بين السودان وإثيوبيا على الحدود، فضلًا عن ضرورة لعب المجتمع الدولي دورًا في الأزمة الإثيوبية، للحيلولة دون انهيار الدولة.

قضايا السياسات العامة

1 تمكين المرأة في وظائف القضاء.. نقلة مصرية لافتة

فـي إطـار الاحتفـال باليـوم العالمـي للمـرأة، وجّـه الرئيـس "عبدالفتـاح السيسـي" بتفعيـل نـص المـادة 11 مـن الدسـتور تفعيـلًا كامـلًا، والتـي تنص على أن الدولة تكفل تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقـوق المدنية والسياسـية والاقتصاديـة والاجتماعية والثقافية. وعلى ذلـك، فللمرأة الحق فـي تولـي الوظائـف العامة ووظائـف الإدارة العليا فـي الدولـة والتعييـن في الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها، وهـو مـا اسـتجابت لـه الجهـات المعنيـة بالقضـاء المصـري لتعـزز بذلـك مـن مسـار تمكيـن المـرأة فـي الحيـاة السياسـية والتشـريعية المصريـة.

2 موقع الجامعات العربية والمصرية في التصنيفات الدولية

تقـوم عـدة مؤسسـات عالميـة بتصنيـف الجامعـات علـى مسـتوى العالـم سـنويًا، لتعطـي بذلـك ترتيبًـا لأفضـل الجامعـات العالميـة، وفقًـا لمجموعـة مـن المعاييـر الخاصـة بـكل تصنيـف. ومـن أهـم هـذه التصنيفـات فـي هـذا المجـال، تصنيـف "QS" كيـو إس لشـركة "كواكواريلـي سيموندس"، وتصنيـف التايمـز البريطانـي، وتصنيـف جامعـة شـنغهاي الصينـي. فمـا هـو موقـع الجامعـات المصريـة فـي هـذه التصنيفـات؟

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (22) - 1 أبريل 2021

252.5
49.01
100.
373.33
60.6
96.49 48.46 2931.23
99.36 55.5 3,222.26
468.44 387.24 23,703.15
299.26 248.12 15,187.54
213.01 182.14 10916.19
6001.753
2,236.91
5,642.97
27.97 1,710.69
101.16 78 4674.84
97.88 7,142.35
4,727.66 100.49
49.1
262 233 14,039.41
191 227 13,677.88
128 7,828.70
329.98 317.13 19411.68
92.72 5,662.78
65 3902.63
80.85
3058.08

تمكين المرأة في وظائف القضاء.. نقلة مصرية لافتة

* آلاء برانية
باحث بوحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في إطار الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، وجّه الرئيس "عبدالفتاح السيسي" بتفعيل نص المادة 11 من الدستور تفعيلًا كاملًا، والتي تنص على أن الدولة تكفل تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلى ذلك، فللمرأة الحق في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها، وهو ما استجابت له الجهات المعنية بالقضاء المصري لتعزز بذلك من مسار تمكين المرأة في الحياة السياسية والتشريعية المصرية.

تطور تمكين المرأة

- مرت قضية دخول المرأة إلى السلك القضائي بحالة من الجدل والخلافات داخل صفوف الأوساط القضائية نفسها. وتحديدًا بين فقهاء القانون الذين كانوا يرفضون الأمر، بحجة أن العمل القضائي غير مناسب لطبيعة المرأة. فيما كانت أسباب رفضهم الحقيقية ترجع إلى بعض التقاليد القضائية من جهة، وإلى التفسيرات الدينية الخاطئة من جهة أخرى، وليس بسبب أحكام دستورية أو بنود قانونية صريحة، ذلك نظرًا لأن القانون المصري كفل لمواطنيه حق المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات. كما أنه لا توجد نصوص قانونية صريحة تحظر أن يكون القاضي أو عضو مجلس الدولة أنثى.

- برغم أن النساء في مصر قد مارسن العمل في القانون منذ ثلاثينيات القرن العشرين، إلا أنه لم تُعيَّن سيدة في وظيفة قاضٍ إلا في عام 2003، عندما عُينت المستشارة "تهاني الجبالي" نائبًا لرئيس المحكمة الدستورية العليا، فكانت بذلك أول سيدة تجلس على منصة القضاء. وفي عام 2007، أدت 31 قاضية اليمين الدستورية أمام مجلس القضاء الأعلى برئاسة المستشار "مقبل شاكر" رئيس المجلس آنذاك. لكن هذا التحول الفارق لم يمنع أن تطور ملف التمكين القضائي للمرأة كان بطيئًا للغاية في السنوات التالية، حيث كانت تقابل رغبة المرأة في تولي هذا المنصب بالتعنت الشديد.

- في عام 2009، صدر إعلان المجلس الخاص بمجلس الدولة عن قبول تعيينات مندوبين مساعدين من النساء بمجلس الدولة، إلا أن الجمعية العمومية لمجلس الدولة انعقدت بشكل طارئ وصوتت بالإجماع على رفض تعيين المرأة في المجلس، أعقبتها جمعية أخرى قررت إرجاء الأمر. ومنذ ذلك التاريخ تجمدت قضية التحاق المرأة بالعمل في مجلس الدولة. ومع حلول عام 2015 كان مجموع السيدات اللاتي يتولين منصب قاضٍ قد وصل إلى 66، وهو عدد محدود، لا تتعدى نسبته النصف في المائة من مجموع الستة عشر ألف قاضٍ الموجودين في مصر.

- توالت مطالبات المؤسسات الداعمة للمرأة بتمكين النساء في القضاء، ومع إعلان الرئيس "عبدالفتاح السيسي" عام 2017 عامًا للمرأة المصرية، وفتح العديد من الملفات الخاصة بالفرص المتساوية بين الجنسين، تركزت الأنظار مجددًا على السلك القضائي، فاتخذت من حينها بعض الخطوات المضيئة التي تُعد انتصارًا للمرأة، مثل تعيين مساعدة لوزير العدل لشئون المرأة والطفل لأول مرة، علاوة على تعيين 4 قاضيات، ضمن اللجنة العليا للانتخابات.

- في عام 2018، تم تعيين 6 سيدات كنائبات لرئيس هيئة قضايا الدولة، وبلغ إجمالي عدد القاضيات في الهيئة 430 قاضية، إضافة إلى تعيين أول سيدة رئيسة للمحكمة الاقتصادية في مصر. وبحلول عام 2019، تم تعيين القاضية "فاطمة قنديل" كأول قاضية مصرية على منصة القضاء الجنائي. وبلغ عدد السيدات المستشارات بهيئة النيابة الإدارية حوالي 1986 من إجمالي 4635 أعضاء هيئة النيابة الإدارية بالدرجات المختلفة. وفي عام 2020، تولّت النساء منصب رئيس هيئة النيابة الإدارية ونائبًا لرئيس المحكمة الدستورية، بالإضافة إلى تعيين ما يقرب من 79 معاونًا للنيابة الإدارية من النساء.

خطة قضائية

- بادر مجلس الدولة بإصدار الإعلان رقم (2) لسنة 2021، والذي تضمن خطة تنفذ لأول مرة في التاريخ القضائي لمجلس الدولة، وذلك بالموافقة على تعيين عدد من عضوات النيابة الإدارية، وعضوات هيئة قضايا الدولة، بطريق النقل لمجلس الدولة، لشغل وظيفة "مندوب" أو وظيفة "نائب" بالمجلس. وتم التنسيق بين هيئة النيابة الإدارية، وهيئة قضايا الدولة، لإتمام نقل العضوات الراغبات في الالتحاق بالعمل قاضيات في مجلس الدولة، وعمل أفضل التسهيلات لهن، بعد وضع الشروط والضوابط المنظمة لذلك.

- في مارس 2021، عُينت المستشارة "إيمان سعودي" في منصب أمين عام مساعد لشئون المرأة والعلاقات الإنسانية في هيئة قضايا الدولة، وهي أول مستشارة تتولى هذا المنصب في تاريخ الهيئة، كما عُينت "مي مروان" في منصب أمين عام مساعد لشئون الموظفين في الهيئة ذاتها. وتضمن شهر مارس أيضًا إصدار الرئيس "عبدالفتاح السيسي" القرار رقم 91 لسنة 2021، وجاء في المادة الأولى من القرار المنشور بالجريدة الرسمية، تعيين 58 قاضيًا، نائبًا لرئيس محكمة النقض، من ضمنهم امرأة هي القاضية "تقى الدين دياب عبدالجواد عطا"، وجاء ذلك بالتزامن مع إصدار الإعلان رقم (2) لسنة 2021، ليمنح قوة دفع كبيرة لقضية تمكين النساء في السلك القضائي، بقوة وبتوجيهات من رئيس الجمهورية.

تطور تمكين المرأة في السلك القضائي

2021-2020	2019-2017	2015-2009	2007-2003
■ 79 معاونًا للنيابة الادارية من السيدات.	■ اول مساعدة لوزير العدل في شؤون المرأة والطفل.	■ رفض تعيين المرأة في مجلس الدولة.	■ تعيين اول قاضٍ سيدة.
■ اول امين عام مساعد لشؤون المرأة والعلاقات الانسانية.	■ 6 نائبات لرئيس هيئة قضايا الدولة.	■ عدد النساء القاضيات 66.	■ تعيين 31 قاضية.
■ قرار 91 لسنة 2021.	■ اول قاضٍ بالجنايات.		
■ اعلان 2 لسنة 2021.	■ 1986 مستشارة بهيئة النيابة الادارية.		

قبول متصاعد

- تتصل درجة التمكين السياسي للمرأة بصورة مباشرة بإدراك المواطن ومدى تقبله لتقلد المرأة للمناصب القيادية، وقد أجرى مركز "بصيرة" مسحًا بشأن إدراك المواطنين لتعيين المرأة في المناصب القيادية، ومنها المناصب القضائية. فأظهر المسح تحسنًا ملحوظًا في إدراك المواطنين لدور المرأة في الأعوام (2014-2018)، ففي حين بلغت نسبة المؤيدين لتقلد المرأة منصبًا قضائيًا عام 2014 حوالي 31% فقد ازدادت هذه النسبة إلى 42% عام 2018.
- تُشير تلك النسب إلى التطور الحادث في الوعي المجتمعي خلال السنوات القليلة الماضية، إلا أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود الخاصة بالتوعية بأهمية مشاركة المرأة في الواقع السياسي، والتي تعتمد بشكل كبير على تغيير ثقافة المجتمع التي لا تتغير بين ليلة وضحاها، بجانب تمكين المزيد من النساء في المجالات التي لم يخضنها من قبل، لا سيما المجال القضائي، حتى يصبحن قادرات على كسب الثقة بأنفسهن قبل المجتمع.

موقع الجامعات العربية والمصرية في التصنيفات الدولية

* أمل إسماعيل
باحث ببرنامج السياسات العامة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تقوم عدة مؤسسات عالمية بتصنيف الجامعات على مستوى العالم سنويًا، لتعطي بذلك ترتيبًا لأفضل الجامعات العالمية، وفقًا لمجموعة من المعايير الخاصة بكل تصنيف. ومن أهم هذه التصنيفات في هذا المجال، تصنيف "QS" كيو إس لشركة "كواكواريلي سيموندس"، وتصنيف التايمز البريطاني، وتصنيف جامعة شنغهاي الصيني. فما هو موقع الجامعات المصرية في هذه التصنيفات؟

تصنيف (QS)

- يعد تصنيف (QS) من أهم التصنيفات العالمية للجامعات عالميًا، وفقًا لمجموعة معايير تندرج تحت ستة مؤشرات رئيسية تتعلق بالسمعة الأكاديمية، والأبحاث العلمية المنشورة، ونسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس، وآراء جهات التوظيف حول كفاءة خريجي الجامعة، ونسبة الطلاب الدوليين، ونسبة الأساتذة الأجانب.

- وفقًا لعام 2021، هيمنت الولايات المتحدة على القائمة التي تضم 1000 جامعة حول العالم، إذ إن هناك 5 جامعات أمريكية في قائمة أفضل 10 جامعات في العالم، إلى جانب 4 جامعات بريطانية وجامعة سويسرية، حيث يحتل معهد "ماساتشوستس للتقنية" المركز الأول في قائمة أفضل جامعات العالم للسنة الثامنة على التوالي، وهو جامعة بحثية خاصة تركز على مجالات الهندسة والتقنية والتكنولوجيا.

- برزت 37 جامعة عربية من بين 1000 جامعة حول العالم في تصنيف (QS) لعام 2021، منها: ثماني جامعات إماراتية، وسبع سعودية، وست لبنانية، وخمس مصرية، وأربع أردنية، وثلاث عراقية، وجامعة قطرية وبحرينية وعُمانية وكويتية، كما ظهرت تسع جامعات عربية في أفضل 400 جامعة عالمية.

- تصدرت "جامعة الملك عبدالعزيز" في السعودية قائمة الجامعات العربية، وظهرت في المركز الـ186 عالميًا، تلتها جامعة "الملك فهد للبترول والمعادن" في المركز الـ200 عالميًا، بينما حازت الجامعة الأمريكية في لبنان المركز الـ244 عالميًا، وجامعة "خليفة للعلوم والتكنولوجيا" في الإمارات المركز الـ268 عالميًا، وظهرت مصر من خلال الجامعة الأمريكية بالقاهرة في المركز العاشر عربيًا والمركز 411 عالميًا.

- ظهرت الجامعات المصرية في تصنيف (Q.S) لعام 2021 بعدد تسع جامعات بعد إضافة ثلاث جامعات لم تظهر في تصنيف العام السابق، وإن كانت هذه الجامعات الثلاث قد ظهرت في الفئة (أعلى من 1000)، ولكن يلاحظ أن ترتيب الجامعات المصرية تغير في ترتيب فئات التصنيف، حيث ظهرت الجامعة الأمريكية في القاهرة في المركز 411 عالميًا (أي في الفئة 401 - 500)، بينما ظهرت العام السابق في المركز 395 (أي في الفئة -300 400)، وهو ما يعني تراجعًا في ترتيب الجامعة عن العام السابق، وتلتها جامعة القاهرة هذا العام في المركز 561 عالميًا لتتراجع هي الأخرى عن العام السابق الذي ظهرت فيه في المركز 521، بينما ظلت جامعتا عين شمس والإسكندرية في الفئة ذاتها.

تصنيف التايمز

- يُولي تصنيف التايمز "Times Higher Education" اهتمامًا أكبر بالجامعات التي تقوم على أعمال البحث والتطوير وتهتم بالبحث العلمي وجودته، وتميز عملية التعليم وأعضاء هيئة التدريس، وأيضًا طلاب الدراسات العليا المهتمين بالبحث العلمي وموضوعاته المرتبطة بالصناعة. لذا، يدرج تصنيف التايمز تصنيفات أخرى بحسب التخصص وموضوعات الدراسة، والتأثير أو المناطق، أو الجامعات الناشئة التي لم يمر على إنشائها 50 عامًا أو الاقتصادات الناشئة.

- قام تصنيف التايمز لهذا العام بترتيب أكثر من 1900 جامعة حول العالم في عام 2021، وقد احتفظت جامعة أكسفورد في المملكة المتحدة بالمركز الأول للعام الخامس على

التوالي، وسيطرت الجامعات الأمريكية على حوالي ثمانية مراكز من المراكز العشرة الأولى، وكان نصيب الولايات المتحدة 37 جامعة ضمن أفضل 100 جامعة عالمية، بينما بريطانيا 11 جامعة، وألمانيا سبع جامعات، والصين وأستراليا ست جامعات لكلٍّ منهما.

- تأهل ما يزيد على 1500 جامعة عربية للمشاركة في تصنيف التايمز هذا العام، لكن تم إدراج 73 جامعة عربية فقط، من بينها 32 جامعة بين أفضل 1000 جامعة عالمية. وظهرت تسع جامعات مصرية ضمن أفضل 1000 جامعة، كما احتلت جامعتا أسوان والمنصورة في مصر المركزين السابع والعاشر عربيًا، ووقعتا في الفئة 401 – 500 عالميًا، بينما نالت جامعتا الملك عبدالعزيز والملك فيصل في السعودية المركزين الأول والثاني عربيًا، وفي فئة أفضل 300 جامعة عالميًا.

- جدير بالذكر أن هناك تصنيفات جانبية تصدرها مؤسسة التايمز، من بينها تصنيف الجامعات في الاقتصادات الناشئة، والتي فازت فيها جامعات في الصين والهند بنصيب الأسد، كما ظهرت جامعة الملك عبدالعزيز في السعودية في المركز 13، وجامعة خليفة في الإمارات في المركز 15، أما جامعة المنصورة في مصر فاحتلت المركز 102، وجامعة أسوان في المركز 104، وجامعة قناة السويس في المركز 109، وتُعد هذه مراكز متقدمة بالنسبة لمستوى تلك الجامعات.

تصنيف شنغهاي

- يقترب تصنيف شنغهاي من تصنيف التايمز لكونه يركز اهتمامه الأكبر على جودة الحياة البحثية في الجامعات، حيث يعتمد على 4 مجموعات من المؤشرات تتمثل في: جودة التعليم (10%)، أعضاء هيئة التدريس ناشري الأبحاث والحاصلين على جوائز عالمية ومدى الاستشهاد بأبحاثهم (40%)، الأبحاث المنشورة في مجلات مفهرسة أو مجلات عالمية متميزة (40%)، متوسط تحسن الأداء الفردي للعاملين الأكاديميين وفقًا لهذه المؤشرات (10%)، ويكتسب بذلك هذا التصنيف أهمية بالغة للمؤسسات والجامعات التي لها توجهات بحثية ذات جودة عالية.

- جاءت 12 جامعة عربية في قائمة أفضل 1000 جامعة في تصنيف شنغهاي، وتصدرت الجامعات السعودية (جامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا) المراكز الثلاثة الأولى عربيًا في هذا التصنيف، حيث وقعت في فئة أفضل 300 جامعة عالمية، بل إن جامعة الملك عبدالعزيز جاءت ضمن أفضل 100 جامعة عالمية. بذلك يتبين تفوق الجامعات السعودية على عدد كبير من الجامعات، بل وتفوقها في بعض التخصصات منها: العلوم الطبيعية، والفيزياء والرياضيات، والعلوم الهندسية، والكيمياء. واحتلت الجامعات المصرية المركز الثاني بين الدول العربية في تصنيف شنغهاي، حيث تم إدراج خمس جامعات مصرية هي: القاهرة، عين شمس، الإسكندرية، المنصورة، الزقازيق. وحصلت جامعة القاهرة على المركز الرابع عربيًا، حيث وقعت ضمن أفضل 500 جامعة عالميًا، على الرغم من تراجعها هي وجامعة عين شمس عن تصنيف العام الماضي.

ترتيب أفضل الجامعات العالمية في التصنيفات المختلفة

اسم الجامعة	البلد	تصنيف كيو إس للجامعات (Q.S)	تصنيف التايمز البريطاني (Times)	تصنيف شنغهاي (ARWU)
معهد ماساتشوستس للتقنية (MIT)	الولايات المتحدة	1	5	4
جامعة ستانفورد	الولايات المتحدة	2	2	2
جامعة هارفارد	الولايات المتحدة	3	3	1
معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا (Caltech)	الولايات المتحدة	4	4	8
جامعة أوكسفورد	الولايات المتحدة	5	1	9
المعهد الفيدرالى للتكنولوجيا فى زيوريخETH	سويسرا	6	14	20
جامعة كمبريدج	المملكة المتحدة	7	6	3
الكلية الملكية – لندن	المملكة المتحدة	8	11	25
جامعة شيكاغو	الولايات المتحدة	9	10	10
UCL - جامعة لندن العالمية	المملكة المتحدة	10	16	———
جامعة كاليفورنيا- بركلي	الولايات المتحدة	30	7	5
جامعة يالي	الولايات المتحدة	17	8	11
جامعة برين ستون	الولايات المتحدة	12	9	6
جامعة كولومبيا	الولايات المتحدة	19	17	7

ترتيب أفضل الجامعات العربية في التصنيفات المختلفة

اسم الجامعة	البلد	تصنيف كيو إس للجامعات (Q.S)	تصنيف التايمز البريطاني (THE)	تصنيف شنغهاي (ARWU)
جامعة الملك عبدالعزيز	السعودية	186	250 – 201	150 – 101
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	السعودية	200	600 – 501	500 – 401
الجامعة الأمريكية بلبنان	لبنان	244	350 – 301	700 – 601
جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا	الإمارات المتحدة	268	400- 351	___
جامعة قطر	قطر	276	350 – 301	700 – 601
جامعة الملك سعود	السعودية	281	500 – 401	200 – 151
جامعة الإمارات العربية المتحدة	الإمارات المتحدة	329	350 – 301	___
الجامعة الأمريكية في الشارقة	الإمارات المتحدة	371	1000 – 801	___
جامعة السلطان قابوس	سلطنة عمان	379	1000 – 801	___
الجامعة الأمريكية بالقاهرة	مصر	411	1000 – 801	___
جامعة أسوان	مصر	_____	500 – 401	____
جامعة العلوم والتكنولوجيا	الأردن	_____	500 – 401	____
جامعة المنصورة	مصر	_____	500 – 401	____
جامعة الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا	السعودية	___	___	300 – 201

ترتيب أفضل الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية الثلاثة

اسم الجامعة	تصنيف كيو إس (Q.S)	تصنيف التايمز البريطاني (THE)	تصنيف شنغهاي الصيني (ARWU)
الجامعة الأمريكية بالقاهرة	411	1000 – 801	ــــــــ
جامعة القاهرة	570-561	800 – 601	500 – 401
جامعة عين شمس	1000-801	ــــــــ	900 – 801
جامعة الإسكندرية	1000-801	ــــــــ	800 – 701
جامعة الأزهر	1001 +	ــــــــ	ــــــــ
جامعة أسيوط	1001 +	ــــــــ	ــــــــ
الجامعة الألمانية بالقاهرة	1001 +	ــــــــ	ــــــــ
جامعة حلوان	1001 +	ــــــــ	ــــــــ
جامعة المنصورة	1001 +	500 – 401	900 – 801
جامعة أسوان	ــــــــ	500 – 401	ــــــــ
جامعة قناة السويس	ــــــــ	600 – 501	ــــــــ
جامعة كفر الشيخ	ــــــــ	1000 – 801	ــــــــ
جامعة بنها	ــــــــ	1000 – 801	ــــــــ
جامعة بني سويف	ــــــــ	1000 – 801	ــــــــ
جامعة سوهاج	ــــــــ	1000 – 801	ــــــــ
جامعة الزقازيق	ــــــــ	ــــــــ	900 – 801

قضايا نوعية

1

أثر إلغاء «الكفالة»
في إصلاح سوق العمل السعودي

بـدأت السـعودية يـوم 14 مـارس 2021، تطبيـق نظـام عمالـة جديـد يهـدف إلـى تحسـين العلاقـة التعاقديـة بيـن أصحـاب العمـل المحلييـن والعمـال الأجانـب، وذلـك بعـد عقـود مـن التعامـل بنظـام الكفالـة. ويسـمح النظـام الجديـد للموظفيـن الأجانـب ببـدء وظائـف جديـدة عنـد انتهـاء عقودهـم دون الحاجـة إلـى إذن الكفيـل. كمـا سـيتمكن العمـال مـن مغـادرة البـلاد "إلـى أجـل غيـر مسـمى" دون إذن صاحـب العمـل. فكيـف سـيؤثر هـذا النظـام الجديـد على العمالـة الوافدة في السـعودية، وخاصـة العمالـة المصريـة التـي سـتعمل بنفـس لوائـح النظـام الجديـد؟.

2

تسجيل الملكية العقارية
بين مصر والتجارب العالمية

يُعـد تسـجيل الملكيـة العقاريـة مـن وسـائل التنميـة الاقتصاديـة للـدول، لكونـه يسـاهم فـي تعزيـز الـدورة الاقتصاديـة، ولـذا فهـو يتطلـب نظامًـا لتسـهيل الإجراءات لتحفيز المالكين على القيام بذلك. في هذا السـياق، يمكن طرح نماذج من التجارب الدولية في نظم التسجيل، خاصة من بيرو والهنـد، مـع مقارنتهـا بحالـة مصـر، حيـث يمكـن أن يشـكل ذلـك التسـجيل للملكيـة محفزًا للاقتصاد، وحمايـة حقـوق الأفـراد، ومصدرًا لتمويـل التنميـة.

3

البناء الأخضر..
اتجاه عالمي للمنشآت صديقة البيئة

يشـمل البنـاء الأخضـر العمليـات الخاصـة بتصنيـع مـواد البنـاء، وبنـاء وتأهيل المنشـآت من نواحي البيئة والاسـتدامة في الهيكل الانشـائي، فضـلًا عـن اسـتخدام المـوارد طيلـة دورة حياة المبنـى. ويهـدف نشـر هـذا النهـج خـلال العقـد الأخيـر إلـى رفـع كفـاءة مرافـق وخدمـات المنشـآت، خاصـة المتعلقـة بالطاقـة والميـاه وإعـادة التدويـر بالتركيـز علـى الأبعـاد الثلاثـة للاسـتدامة (البيئـة، والمجتمـع، والاقتصـاد). لكـن تنفيـذ نهـج البنـاء الأخضـر يتطلـب تشـريعات للمحافظـة علـى البيئـة، وتكنولوجيـا لتطويـر صناعـة مـواد بنـاء صديقـة للبيئـة فـي عمليـة التصنيـع، والاسـتخدام، وإعـادة التدويـر، إضافـة إلـى التعـاون الوثيـق بيـن المقـاول والمهندسـين والمالـك فـي جميـع مراحـل المشـروع، بدايـة مـن التخطيـط إلـى التصميـم والبنـاء والتشـغيل والصيانـة والتجديـد وحتـى الهـدم لاحقًـا.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (22) - 1 أبريل 2021

Marine
320
340
0
20
N.E
E
S.E
S
120
140
160
180
100
80
60
40
S
N

أثر إلغاء «الكفالة»

في إصلاح سوق العمل السعودي

* د. عمر الحسيني
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

بدأت السعودية يوم 14 مارس 2021، تطبيق نظام عمالة جديد يهدف إلى تحسين العلاقة التعاقدية بين أصحاب العمل المحليين والعمال الأجانب، وذلك بعد عقود من التعامل بنظام الكفالة. ويسمح النظام الجديد للموظفين الأجانب ببدء وظائف جديدة عند انتهاء عقودهم دون الحاجة إلى إذن الكفيل. كما سيتمكن العمال من مغادرة البلاد "إلى أجل غير مسمى" دون إذن صاحب العمل. فكيف سيؤثر هذا النظام الجديد على العمالة الوافدة في السعودية، وخاصة العمالة المصرية التي ستعمل بنفس لوائح النظام الجديد؟.

أسباب إلغاء الكفالة

- جاء نظام العمالة الجديد إثر الانتقادات التي تعرض لها نظام الكفالة الذي يتم تطبيقه في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث كان هذا النظام يُجبر العامل على العمل لدى كفيله، ولا يمكنه العمل لدى صاحب عمل آخر ما لم يتم نقل الكفالة من خلال القنوات الرسمية. وقد تعرضت هذه الممارسة لانتقادات من قبل العمال والحكومات والمنظمات الحقوقية، لأنها تخلق فرصًا سهلة لاستغلال العمال، حيث يقوم العديد من أصحاب العمل بسحب جوازات السفر والإساءة إلى عمالهم مع وجود فرصة ضئيلة للتداعيات القانونية. وكانت أنظمة الكفالة قد برزت في الخمسينيات من القرن الماضي عندما بدأت دول الخليج العربي في توظيف العمال المهاجرين بوتيرة سريعة لتسريع التنمية بعد اكتشاف النفط.

- اعتبر العديد من الاقتصاديين أن نظام الكفالة القديم ينفر العمالة الماهرة وصاحبة الخبرة الأكبر، في مقابل استدعاء عمالة أقل مهارة تَرضى بهذه الظروف، وبالتالي كان من غير المرجح أن تتحسن حالة العمال الوافدين حتى يتم إصلاح نظام الكفالة، الذي يقيد المنافسة المحلية للعمال الأجانب في دول الخليج. وبحسب بيان سابق لوزارة العمل السعودية، فإن المبادرة تعزز تنافسية سوق العمل بالمملكة وتستقطب قوة عاملة كفؤة.

إصلاحات سعودية

- في نوفمبر الماضي، أعلنت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية السعودية أنها ستلغي نظام "الكفالة" خلال النصف الأول من عام 2021 كجزء من رؤيتها لخطة إصلاحية لعام 2030، وسيتم تطبيق النظام الجديد للعمالة على جميع العمالة الوافدة في القطاع الخاص، عدا العاملات المنزليات وحراس المباني والسائقين. إذ يهدف القرار إلى تطوير بيئة العمل لأكثر من 10 ملايين عامل أجنبي، يمثلون حوالي 76.5% من إجمالي الأيدي العاملة في السعودية، وفقًا لآخر أرقام هيئة الإحصاء السعودية.

- أعلنت السعودية عن خطة إصلاح لقانون العمل، بدأت في التنفيذ اعتبارًا من 14 مارس 2021. وكان الإعلان الذي تمّ من خلال وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في المملكة، متضمنًا لمبادرة شاملة في إصلاح العمل بالمملكة من عدة زوايا مختلفة. وذلك بهدف زيادة المواهب الأجنبية وزيادة التنقل في سوق العمل.

- ثمة أسباب وراء إصلاح نظام العمل، حيث رأت وزارة العمل السعودية أن المتضرر الأول من نظام الكفيل هو المواطن السعودي وفرصه في إيجاد عمل في قطاعات مختلفة. إذ أعطى النظام مزايا للوافد الأجنبي لدى أصحاب الأعمال على حساب المواطن، ما أدى إلى بطالة المواطن وتدني الأجور. كما استشفّت الحكومة السعودية أن نظام الكفالة قد فتح مجالًا للسوق السوداء في عمليات بيع التأشيرات الخاصة بالعمالة. وهو ما أسهم بصورة مباشرة في استقبال السوق لعمالة فائضة وأحيانًا غير ماهرة.

- وجدت وزارة العمل السعودية أيضًا أن إلغاء نظام الكفالة القديم من شأنه أن يرفع إنتاجية العمالة الأجنبية التي ستقتصر على الكفاءات، دون العمالة غير الكفء التي أسهم هذا النظام في استقدامها. وبصفة عامة تهدف الإصلاحات إلى إعادة تشكيل بيئة العمل داخل السوق السعودية بما يتيح فرصًا عادلة لكلٍّ من العمالة المحلية من المواطنين السعوديين والأجانب الوافدين.

أبعاد النظام الجديد

- تشمل المبادرة الإصلاحية الجديدة لسوق العمل في السعودية ثلاث خدمات أساسية، هي: تيسير التنقل الوظيفي، ووضع آليات أكثر سهولة لعمليات الخروج والعودة، وكذلك الخروج النهائي. وتهدف تلك الإجراءات الجديدة بالأساس إلى الحد من نظام الكفالة بموجب قانون العمل الجديد. إذ سيُمكّن العمال الوافدين من تغيير وظائفهم بمجرد اكتمال عقدهم الحالي دون الحاجة إلى موافقة صاحب العمل السابق. كما سيتم تحديد آليات الانتقال أثناء استمرار سريان العقد بشرط الالتزام بفترة الإشعار والضوابط المحددة. وبالتالي لم يعد العمال الوافدون بحاجة إلى إذن مسبق من صاحب العمل للخروج والدخول إلى البلاد بموجب تلك الإصلاحات الجديدة.

- سيسمح النظام الجديد للموظف أو العامل الأجنبي الخروج من البلاد نهائيًا ومباشرة بعد انتهاء عقده عن طريق إرسال إشعار عبر الإنترنت إلى صاحب العمل دون الحاجة إلى الموافقة، كما تعالج الإصلاحات حالات استثنائية لم يتم منح العمال فيها عقد عمل أو لم يتلقوا رواتبهم. وقبل الإصلاحات الجديدة، لم تكن هناك أي طريقة رسمية لتوظيف العمال الوافدين الجدد بالقطاعات المختلفة دون ربطهم بإدارة الكفيل، الذي ازدادت صلاحياته تدريجيًا حتى شملت إعطاء الموافقة على تغيير الوظيفة أو حتى فتح حساب مصرفي، وليس فقط مغادرة البلاد في إجازة.

- ستتم كافة الإجراءات للنظام الجديد بصورة ميسرة من خلال التوثيق الرقمي الإلزامي لعقود العمل على بوابتي "أبشر" و"قوة"، وكلاهما جزء من الحكومة الإلكترونية المستحدثة في السعودية، وهي الخطوة التي تهدف من جعل التغييرات في النظام جاذبة بشكل أسرع إلى سوق العمالة السعودي، وتنظيم وتحسين بيئة العمل به بأقل قدر من التعقيدات، وذلك بعد دراسة متأنية للعديد من المبادرات التطويرية.

موقف العمالة المصرية

- تعتبر العمالة المصرية من أكبر الفئات استفادة من إصلاحات نظام العمل السعودي، حيث كان يتم توظيف أكثر من 55 ألف مصري في الخليج شهريًا قبل تفشي فيروس كورونا وتعليق الرحلات الجوية. ولا توجد أرقام رسمية متاحة عن عدد العاملين المصريين بالسعودية. لكن آخر إحصاء أُجري في مصر عام 2017 دلّ على وجود 2.9 مليون مصري بالمملكة.

- تتيح الإجراءات المفعّلة حديثًا للعامل المصري حرية اصطحاب أفراد أسرته دون الرجوع في هذا الأمر لشخص الكفيل. كما تعطيه حق التنقل من عمل إلى آخر حتى وإن كان في مدن أو محافظات مختلفة داخل المملكة، كما سيسمح له أخيرًا بالاحتفاظ بجواز سفره طوال فترة إقامته بالبلاد. إذ كان من حق صاحب العمل الاحتفاظ بجوازات سفر العاملين لديه.

تسجيل الملكية العقارية بين مصر والتجارب العالمية

* سالي عاشور
باحثة متخصصة في قضايا التنمية الإقتصادية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يُعد تسجيل الملكية العقارية من وسائل التنمية الاقتصادية للدول، لكونه يساهم في تعزيز الدورة الاقتصادية، ولذا فهو يتطلب نظامًا لتسهيل الإجراءات لتحفيز المالكين على القيام بذلك. في هذا السياق، يمكن طرح نماذج من التجارب الدولية في نظم التسجيل، خاصة من بيرو والهند، مع مقارنتها بحالة مصر، حيث يمكن أن يشكل ذلك التسجيل للملكية محفزًا للاقتصاد، وحماية حقوق الأفراد، ومصدرًا لتمويل التنمية.

محفزات اقتصادية

- يقسم الاقتصادي "هيرناندو دي سوتو" (أحد الاقتصاديين البارزين في بيرو، ومؤسس معهد الحرية والديمقراطية، ورائد تيار تسجيل الملكية العقارية) العالم إلى مجموعتين؛ إحداهما مكونة ممن يملكون حقوق ملكية لأصولهم العقارية، والأخرى من لا يملكون أصولًا عقارية، حيث يتمتع نحو ملياري شخص فقط بحقوق كاملة في الممتلكات التي يعيشون فيها والأراضي التي يزرعونها، أما باقي الـ5.3 مليارات شخص فلا يتمتعون بهذه الحقوق. ونتيجة لذلك يصبح الفقراء محاصرين فيما يُعرف بـ"مأساة المشاعات"، حيث يمكن أن تُسرق أصولهم غير المسجلة، كما يتم الحدّ من قدرتهم على استخدامها، كضمان للحصول على الائتمان المصرفي وتوفير التمويل اللازم للمشروعات، وتصبح أصولهم كـ"رأس مال معدوم Capital Dead" لا يمكن استخدامه لتوليد الدخل أو النمو.

- أشار "دي سوتو" في كتابه "لغز رأس المال The Mystery of Capital" إلى أن حماية حقوق الملكية بصورة قانونية هي المصدر الرئيسي لازدهار العالم المتقدم، فعدم وجودها يعد سببًا في بقاء العديد من الدول غارقة في الفقر، حيث يعد الرهن العقاري لمنزل صاحب المشروع أهم مصدر للتمويل للشركات الجديدة بالولايات المتحدة. لكن في المقابل، لا يستطيع صغار رجال الأعمال في هاييتي -إحدى أفقر دول الأمريكتين- الاستفادة من قيمة منازلهم أو أراضيهم لإنشاء أعمال تجارية لأنهم يفتقرون إلى حقوق الملكية الآمنة.

- إن تزويد فقراء العالم بسندات ملكية أراضيهم ومنازلهم وأعمالهم غير المسجلة سيحرر 9.3 تريليونات دولار من الأصول، حسب تقديرات "دي سوتو"، وهو مبلغ غير مسبوق للحد من الفقر، حيث إن سندات الملكية ستسمح للفقراء باستخدام منازلهم الصغيرة أو أراضيهم من أجل اقتراض المال وبدء الأعمال التجارية، مما يُطلق العنان لإمكانات ريادة الأعمال لمليارات الأشخاص. كما أشار "دي سوتو" إلى أن حماية الملكية العقارية وتسجيلها قد يساهم في خفض معدلات التطرف والعنف. على سبيل المثال، في آسيا هناك ما يقدر بنحو 150 ألف احتجاج يحدث كل عام نتيجة الأصول التي يتم مصادرتها من الفقراء وإعطاؤها لصالح الصناعة أو الأثرياء.

- جدير بالذكر أن الرئيس "عبدالفتاح السيسي" كان قد التقى مؤخرًا "دي سوتو"، حيث تناول اللقاء طرح رؤية حول مستقبل القطاع الاقتصادي غير الرسمي في مصر للاستفادة منه في زيادة معدلات النمو والتحفيز الاقتصادي من خلال تمكين الفقراء بإصلاح النظام القانوني، بحيث يمنح المواطنين حقوق ملكية واضحة للأصول التي تبلغ قيمتها 400 مليار دولار في مصر.

تجربتا بيرو والهند

- بين عامي 1988 و1995، كان "دي سوتو" ومعهد الحرية والديمقراطية مسئولين عن نحو أربعمائة مبادرة وقانون وتنظيم غيرت النظام الاقتصادي لبيرو، فالتشجيع على تسجيل الملكية العقارية أسهم في تسجيل أكثر من 1.2 مليون منزل، كما أضفى الصفة الرسمية على أكثر من 380 ألف شركة كانت تعمل في السوق السوداء، الأمر الذي أسهم في زيادة الفرص الائتمانية للأفراد. ويرتكز هذا النظام على مجموعة واسعة من الاستراتيجيات والإجراءات، منها:

- تحديد أبرز التحديات المؤسسية التي تواجه عملية التسجيل، وتحديد الإجراءات المطلوبة لإضفاء الطابع الرسمي، وحل كافة المشكلات المؤسسية.

- الإصلاح المؤسسي والتنظيمي المتعلق بالإطار القانوني والهيكل الإداري. وفي هذا الإطار، تم استحداث هيئة عليا باسم هيئة الرقابة الوطنية للسجلات العامة تتولى التنسيق وتوحيد وتحديث إجراءات التسجيل، ووضع سياسات العمل لمكاتب التسجيل، تتكون من ممثلين عن كافة الجهات الفاعلة، منها عدد من الوزارات المعنية وممثلون عن المجالس المهنية المتخصصة مثل المهندسين والمحامين.

- تم استحداث مكاتب تسجيل جديدة منتشرة على مستوى الوحدات المحلية تتولى تدريب الموظفين وتوفير الإحصائيات عن المناطق الحضرية الرسمية وغير الرسمية، إلى جانب التعاون مع البلديات بشأن التسوية والتنظيم والتوجيه ونشر تفاصيل التسجيل.

- بناء جسور بين كبار المسئولين الحكوميين وقادة المجتمعات المحلية، وذلك في إطار الحصول على دعم من أعلى إلى أسفل. كما تم عمل حشد مجتمعي بهدف تعظيم دور المجتمعات المحلية في المشاركة بعملية التسجيل من خلال تعزيز برامج الاتصال، ورفع الوعي حول فوائد إضفاء الطابع الرسمي، ومواجهة مخاوف أصحاب المصالح الخاصة في النظام القديم.

- يخضع تسجيل الملكية أو الأراضي في الهند لقانون لعام 1908، وتتضمن عملية التسجيل الخطوات التالية: التحقق من ملكية العقار، ثم تقدير قيمة العقار، وتجهيز الطوابع، وسند البيع، ودفع رسوم الدمغة والتسجيل، وأخيرًا تقديم المستندات والحصول على السند من يومين إلى سبعة أيام. كما بدأت الهند في الآونة الأخيرة في استخدام التكنولوجيا الحديثة في عملية تسجيل الأراضي والعقارات من خلال استحداث موقع إلكتروني للتسجيل، واعتماد خرائط مساحية رقمية على مستوى القرى والمناطق الجغرافية. ويسهل هذا التطبيق الحديث من إرسال تنبيهات للمسجلين بتوقيتات دفع الرسوم وموعد استلام الوثائق.

مقارنة مصر بتجارب دولية

- تستلزم عملية تسجيل الملكية في مصر المرور بعدد من الإجراءات، بداية من تقديم طلب التسجيل للشهر العقاري، ثم يتم تقديم طلب لهيئة المساحة للمعاينة. وبناء على هذا الطلب، تتم معاينة ميدانية لتحديد قياسات العقار وتحديد حدود العقار. كما يتطلب الحصول على نسخة من أصل العقد من إدارة التوثيق، والحصول على كشف المشتملات من مصلحة الضرائب على العقارات. ويعرض الجدول التالي مقارنة موضحة بين مصر وعدد من الدول من حيث الأنشطة اللازمة للتسجيل.

الإجراء	مصر		كندا	المملكة المتحدة	الأردن	تركيا	فرنسا
	أراضٍ زراعية	مبانٍ					
تقديم طلب في قسم التسجيل	✓	✓	-	-	✓	✓	-
تقديم طلب في قسم المساحة	-	✓	-	-	-	-	-
تقرير المعاينة وكشف التحديد	✓	✓	-	-	✓	-	-
الحصول على صورة موثقة من أصل العقد	-	✓	-	-		-	✓
الحصول على كشف المشتملات من مصلحة الضرائب العقارية	-	✓	-	-	✓	-	-
الحصول على نموذج المكلفات	✓	-	-	-	-	-	-
صياغة العقد النهائي والموافقة عليه	✓	✓	-	-	-	-	✓
دفع الرسوم وتوقيع العقد	✓	✓	-	-	✓	-	✓
الحصول على العقد المسجل وتسجيل الملكية	-	✓	✓	✓	✓	✓	✓

- تجدر الإشارة إلى المؤشر الفرعي لتسجيل الملكية، والذي يندرج ضمن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، ويقيس التسلسل الكامل للإجراءات الضرورية عند قيام منشأة الأعمال (المشتري) بشراء عقار من منشأة أعمال أخرى (البائع)، ويشير الجدول التالي إلى القيم والمؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر لمصر مقارنة بمتوسط الإقليم ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

تسجيل الملكية فى مصر والاقتصادات المقارنة			
المؤشر الفرعي	مصر	متوسط الإقليم (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (ذات الدخل المرتفع)
الإجراء (عدد)	9	5.4	4.7
الوقت (أيام)	76	26.6	23.6
التكلفة (% من قيمة العقار)	1.1	5.6	4.2
مؤشر نوعية نظام إدارة الأراضي (0-30)*	9	14.6	23.2

- لمؤشر نوعية نظام إدارة الأراضي خمسة أبعاد: مدى موثوقية البنية التحتية، وشفافية المعلومات، والتغطية الجغرافية، وتسوية النزاعات على الأراضي، والمساواة في الحصول على حقوق الملكية.

- تشير البيانات إلى أن أبرز المشكلات التي يعاني منها تسجيل الملكية في مصر هي زيادة عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الملكية في مصر، والتي تصل إلى 9 إجراءات مقارنة بحوالي 5 إجراءات في دول الإقليم، كما تستغرق إجراءات تسجيل الملكية وقتًا طويلًا نسبيًا، حيث تستغرق (نحو 76 يومًا في المتوسط)، مقارنة بالمتوسط السائد في كل من دول المنطقة (26 يومًا)، والاقتصادات المتقدمة التي قد تصل إلى حوالي 23 يومًا. ويظهر ذلك جليًا في تراجع ترتيب مصر في مؤشر تسجيل الملكية، والذي سجلت مصر فيه الرتبة 130 من بين 190 دولة مسجلة بمؤشر أداء الأعمال لعام 2020، كما لم يشهد أي تحسن أو تغير مقارنة بالعام السابق عام 2019.

خلاصة القول، إن عملية تسجيل العقارات تلعب دورًا في التأثير على أداء ممارسة الأعمال ودمج الاقتصاد غير الرسمي. لذلك، فإن ثمة أهمية لتسهيل إجراءاتها، حيث هنالك مقترحات في هذا السياق وهي: 1) ضرورة العمل على تقليص وقت إنهاء الإجراءات الداخلية للتسجيل. 2) إنشاء هيئة مستقلة تتولى عملية مسح وتسجيل العقارات، وهو ما يوجد في كل من الأردن وتركيا وفرنسا، ويجب أن تكون لتلك الجهة خطة عمل واستراتيجية واضحة لتقييم الأداء. 3) وضع خطة طويلة الأجل لدمج جهات التسجيل والمساحة والتخطيط في جهة واحدة، حيث يعمل حاليًا عدد من الجهات نذكر منها: مصلحة الشهر العقاري، وهيئة المساحة، وهيئة الضرائب العقارية، وهيئات التشريع الخاصة بالعقارات.

البناء الأخضر.. اتجاه عالمي للمنشآت صديقة البيئة

* د. عمر الحسيني
باحث بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يشمل البناء الأخضر العمليات الخاصة بتصنيع مواد البناء، وبناء وتأهيل المنشآت من نواحي البيئة والاستدامة في الهيكل الانشائي، فضلًا عن استخدام الموارد طيلة دورة حياة المبنى. ويهدف نشر هذا النهج خلال العقد الأخير إلى رفع كفاءة مرافق وخدمات المنشآت، خاصة المتعلقة بالطاقة والمياه وإعادة التدوير بالتركيز على الأبعاد الثلاثة للاستدامة (البيئة، والمجتمع، والاقتصاد). لكن تنفيذ نهج البناء الأخضر يتطلب تشريعات للمحافظة على البيئة، وتكنولوجيا لتطوير صناعة مواد بناء صديقة للبيئة في عملية التصنيع، والاستخدام، وإعادة التدوير، إضافة إلى التعاون الوثيق بين المقاول والمهندسين والمالك في جميع مراحل المشروع، بداية من التخطيط إلى التصميم والبناء والتشغيل والصيانة والتجديد وحتى الهدم لاحقًا.

سياقات البروز

- يرجع بروز مفهوم البناء الأخضر إلى أزمة الطاقة المتعلقة بالنفط بالتزامن مع مخاوف التلوث البيئي في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. ويعد كتاب راشيل كارسون "الربيع الصامت"، الذي نُشر عام 1962، من أوائل الجهود لوصف التنمية المستدامة باعتبارها مرتبطة بالمباني الخضراء. ومن بعدها نشأت حركة المباني الخضراء في الولايات المتحدة من الحاجة إلى ممارسات بناء أكثر كفاءة في استخدام الطاقة وصديقة للبيئة، وهو ما يُعرف بالتصميم المستدام وذلك لمواجهة التدهور البيئي، ثم جاءت أهداف التنمية المستدامة لتؤكد أهمية المحافظة على البيئة، وأن أحد محاورها هو البناء الأخضر.

- يتميز البناء الأخضر بأنه يستخدم المواد الخام البديلة عوضًا عن المواد الشائع استخدامها، ويتم اختيار تلك المواد بناء على جودة المورد، والتأثير على جودة الهواء داخل المبنى، والكفاءة في استهلاك الطاقة والحفاظ على الماء، والتكلفة الاقتصادية. كما يستخدم المواد المعاد تدويرها، والتي تشمل المحتوى ما بعد الصناعي، وكذا استخدام الموارد الموجودة بوفرة في الطبيعة والمتاحة محليًا لخفض تكلفة الشحن، وتعزيز استهلاك المواد المحلية، واستخدام المواد طويلة الأمد والقوية إذا قورنت بالمواد التقليدية.

- يجمع البناء الأخضر بين مجموعة واسعة من الممارسات، والتقنيات، والمهارات، لتقليل آثار تصنيع مواد البناء والمباني على البيئة وصحة الإنسان، إذ غالبًا ما يركز على الاستفادة من الموارد المتجددة. على سبيل المثال، استخدام ضوء الشمس من خلال الطاقة الشمسية السلبية أو النشطة، والمعدات الكهروضوئية، واستخدام النباتات والأشجار من خلال الأسطح الخضراء وحدائق المطر، وتقليل إهدار مياه الأمطار. كما يتم استخدام العديد من التقنيات الأخرى، مثل: استخدام مواد البناء منخفضة التأثير، أو استخدام الحصى المعبأ أو الخرسانة القابلة للاختراق بدلًا من الخرسانة التقليدية أو الأسفلت لتعزيز تجديد المياه الجوفية.

التصميم المستدام

- تتطور باستمرار الممارسات أو التقنيات المستخدمة في المباني الخضراء، وقد تختلف من منطقة إلى أخرى، حيث إن موقع المنشأة سيحدد حجم الطاقة الشمسية، أو الرياح الممكن الاستفادة منها، وهو ما سيؤثر قطعًا على زاوية البناء وكثافة الأنشطة والقدرة الاستيعابية لخدمات المبنى الأساسية. يأتي بعد هذه المرحلة التركيز على تحسين كفاءة تصميم الهيكل هندسيًا بما يتناسب مع متطلبات الطاقة والمياه، وتسهيل عمليات الصيانة، وتقليل حجم المخلفات والانبعاثات. ويكمن جوهر البناء الأخضر في التصميم التآزري المناسب، الذي يجمع بين تقنيات المباني الخضراء الفردية معًا لإنتاج تأثير تراكمي أكبر.

- تعمل فلسفة تصميم المباني الخضراء -من وجهة النظر المعمارية- على تحقيق التوافق مع الموارد الطبيعية المحيطة بالموقع وملامح المكان الثقافية. إذ يحاول المعماريون تحديد مواد البناء المستخدمة، على أن تكون من المصادر المحلية للمكان ومتقبلة من مستخدمي المنشآت.

- مع بروز الحاجة لوضع المعايير البيئية المختلفة في مجالات المباني من دون إغفال البعد الاقتصادي، تم البدء في تطوير عدة تصنيفات قياسية دولية بهدف الاعتماد عليها. منها شهادة الأيزو 14000 ومشتقاتها التي تدرس دورة الحياة للمنتجات المختلفة بما فيها المباني، أي منذ بداية استخراج المواد الأولية وحتى انتهاء العمر الافتراضي للمبنى.

- من أشهر التصنيفات المتعلقة بالبناء الأخضر هو تصنيف الريادة في الطاقة والتصميم البيئي (LEED). وهو مجموعة من أنظمة التصنيف لتصميم البناء الأخضر وتشييدها وتشغيلها وصيانتها والتي طورها مجلس

البناء الأخضر الأمريكي. لكنه ليس التصنيف الوحيد من نوعه، حيث إن هناك أنظمة للشهادات الأخرى التي تدعم استدامة المباني، مثل منهجية BREEAM البريطانية، أو نظام DGNB الألماني. كما يُجري المجلس العالمي للأبنية الخضراء حاليًا بحثًا حول تأثيرات البناء الأخضر على صحة وإنتاجية مستخدميها، كما يعمل أيضًا مع البنك الدولي لتعزيز البناء الأخضر في الأسواق الناشئة من خلال تصنيف أكثر تطورًا مما سبقه يدعى EDGE (التميز في التصميم من أجل كفاءة أكبر).

الجدوى الاقتصادية

- يُعد ارتفاع كلفة المباني صديقة البيئة من أكثر مشكلات نهج البناء الأخضر. إذ تميل التكلفة الأولية لمعظم مصادر الطاقة المتجددة العملية إلى الارتفاع مقارنة بالمباني المنشأة بالنظم التقليدية غير الصديقة للبيئة. مع ذلك، فإن مواد البناء الأخضر توفر على المدى الطويل في أسعار التشغيل والصيانة بصورة أكبر من النظم التقليدية. أي إن التكلفة الإجمالية خلال دورة حياة المبنى ستكون أكثر وفرًا في حالة المباني الخضراء، بسبب توفيرها للطاقة بشكل ملحوظ، واستخدامها المقنن للمرافق بكفاءة، ودعم عمليات التدوير وتقليل المهدر.

- أن ثمّة تكاليف غير مباشرة توفرها المباني الخضراء بسبب خفض كمية الانبعاثات، وتقليل فرص التلوث، وبالتالي خفض تكاليف معالجة الأضرار البيئية والصحية المحتملة في حالة عدم الاعتماد على منهجية البناء الأخضر. وأظهرت الدراسات لمبانٍ صديقة للبيئة في دول مختلفة على مدى زمني بلغ في بعض الأحيان 20 عامًا، أن تلك المباني الخضراء قد حققت عائدات وإيجارات وأسعار بيع ومعدلات إشغال أعلى بشكل ملحوظ. وهو ما قد يعكس مخاطر استثمارية أقل.

مصر والبناء الأخضر

- نظرًا لأن الاحتباس الحراري من المخاطر الأمنية الناعمة، فقد تبنت عدة دول بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سياسات كفاءة الطاقة في العديد من القطاعات المستهلكة، بما فيها قطاع البناء والتشييد. إذ بدأت جهود متناثرة من قبل بعض المراكز البحثية والجامعات بالتعاون مع النقابات الهندسية، ووزارات الإسكان والبيئة بمحاولة لعمل نظم البناء الخضراء المتوافقة مع ظروف المنطقة. إلا أن هذه الجهود لم تصل إلى مرحلة الاكتمال بعد. غير أن ذلك لم يمنع انتهاج التصنيفات العالمية في عشرات المشاريع خلال العقد الأخير بالشرق الأوسط، إذ تعمل مصر بنظام الهرم الأخضر الصادر من وزارة الإسكان عام 2017 والمعتمد بصفة أساسية على نظم LEED و BREEAM، وذلك توافقًا مع رؤية مصر 2030 واستراتيجية التنمية المستدامة وأجندة 2030.

- اعتمدت عدة نماذج لمبانٍ ومنشآت مصرية على فلسفة البناء الأخضر. فقد حرصت الحكومة مثلًا على الالتزام بقواعد البناء الأخضر في تصميم وبناء العاصمة الإدارية الجديدة، وكذا مبنى الجامعة الأمريكية بالقاهرة الجديدة. إذ تم الالتزام بالكود الخاص بمركز البحوث والبناء، بما يسمح بوجود إضاءة طبيعية، وتوافر أماكن للسخانات الشمسية، وذلك لتقليل استخدام الطاقة من خلال المراجعة الذاتية لانبعاثات الكربون الخاصة بها، وغيره من الغازات الدفيئة الهامة المنبعثة في الغلاف الجوي نتيجة للأنشطة والعمليات اليومية. كما يقوم المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء، بجهود لتحفيز توجه الدولة لتحقيق الاستدامة، من خلال الأبحاث على الموضوع نفسه من أجل ترشيد استهلاك الطاقة والمياه والموارد الطبيعية، والحد من الآثار السلبية لإنشاء وتشغيل المباني والمرافق على البيئة، إضافة إلى تحقيق العوائد الاقتصادية والصحية والاجتماعية على مدار دورة حياة المباني.

كيف يفكر العالم؟

1

زيارة البابا إلى العراق
وحدود فاعلية الدبلوماسية الدينية

حازت زيارةُ بابا الفاتيكان إلى العراق خلال الفترة من 5-8 مارس 2021 اهتمامًا عالميًا موسعًا، ولا سيما من قبل مراكز الفكر العالمية، ليس فقط لكونها الزيارة الخارجية الأولى للبابا "فرانسيس" بعد انقطاعه عن الرحلات الخارجية لمدة جاوزت العام جراء ما فرضته جائحة كورونا من إجراءات تقييدية، ولكن لكونها الزيارة الأولى له إلى العراق، وبخاصة مع ما يعاصره الأخير من أزمات داخلية تعرقل تطلعات وطموح شعبه نحو مستقبل أفضل أيضًا.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (22) - 1 أبريل 2021

زيارة البابا إلى العراق

وحدود فاعلية الدبلوماسية الدينية

* نيرمين سعيد * نوران عوضين
باحثان بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

حازت زيارةُ بابا الفاتيكان إلى العراق خلال الفترة من 5-8 مارس 2021 اهتمامًا عالميًا موسعًا، ولا سيما من قبل مراكز الفكر العالمية، ليس فقط لكونها الزيارة الخارجية الأولى للبابا "فرانسيس" بعد انقطاعه عن الرحلات الخارجية لمدة جاوزت العام جراء ما فرضته جائحة كورونا من إجراءات تقييدية، ولكن لكونها الزيارة الأولى له إلى العراق، وبخاصة مع ما يعاصره الأخير من أزمات داخلية تعرقل تطلعات وطموح شعبه نحو مستقبل أفضل أيضًا.

دلالات متعددة

- يرى "كريستوفر وايت" أن زيارة بابا الفاتيكان للعراق تمثل أهمية خاصة، لأنها سابقة هي الأولى من نوعها، فضلًا عن تتويجها حلم الباباوات من قبله ممن حلموا بأن تطأ أقدامهم الأرض التي تُمثل مسقط رأس النبي "إبراهيم". وفي رأيه، يرى مسيحيو العراق أنهم يعانون من أوضاع متدهورة على خلفية الفوضى التي تعم البلاد، حيث تراوحت أعداد المسيحيين في العراق بين 1.3 و1.5 مليون مسيحي، ولكن في السنوات التي تلت الغزو الأمريكي للعراق، انخفض العدد بنحو 500 ألف. ويضاف إلى الأعداد التي فرت أعداد القتلى من المسيحيين على يد تنظيم الدولة الإسلامية. وهو ما دعا وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "جون كيري" للقول بوجود إبادة جماعية ممنهجة ضد المسيحيين في العراق في مارس 2016. أما اليوم، فلم يتبقَّ في البلاد سوى 250 ألف مسيحي فقط.

- يؤكد "وايت" أن زيارة البابا جاءت في توقيت حساس، على الرغم من الهجمات الصاروخية الأخيرة في أربيل والتفجيرات الانتحارية في بغداد من ناحية، والارتفاع المقلق في حالات الإصابة بفيروس كورونا، من ناحية ثانية. فقد قام البابا بما لم يقم به أي زعيم كاثوليكي من قبل. ومع ذلك، ارتفع سقف الآمال من تلك الزيارة التي كان يُتوقع منها أكثر من ذلك لتغيير الأوضاع على أرض الواقع.

- في المقال المعنون "الإصلاح والبناء: زيارة البابا فرنسيس للعراق" ، يرى "فابريزيو بوزاتو" أن الهدف الرئيسي من الزيارة تمثل في تحقيق إصلاح مزدوج، يحقق دعم الكنيسة العراقية التي عانت لسنوات من العنف من جهة، وتعزيز أسس الحوار بين الأديان من جهة ثانية. ومع ذلك، فإن زيارة البابا إلى العراق لم تكن لغرض الإصلاح فحسب؛ بل لمواصلة البناء على التصميم العظيم العقائدي والجيوسياسي لحبريته أيضًا؛ ذلك أن الرحلات الرسولية هي أداة رئيسية للباباوات للجمع بين الدبلوماسية العامة والكلاسيكية من خلال تعبئة الجماهير الكاثوليكية وجذب الأفراد والنخب غير الكاثوليكية، ثم تحويل الحركية الاجتماعية إلى تأثير سياسي على الصعيدين الوطني والدولي. ولهذا السبب، فإن السفر البابوي له تأثير كبير على الديناميكيات السياسية للبلدان والجغرافيا السياسية للمناطق التي يسافر إليها. وفي الوقت نفسه، تعد كل رحلة بابوية بمثابة مرحلة لإرسال الرسائل الموجهة ليس فقط إلى الدولة المضيفة، ولكن إلى البشرية جمعاء أيضًا.

- وبحسب الكاتب، تمنح زيارة البابا إلى أي مكان القادة السياسيين والدينيين في البلد المضيف فرصة فريدة لاكتساب الشرعية والمصادقة من خلال مقابلة البابا، وحتى المطالبة بإرثهم كصانعي سلام. وفي كثير من الأحيان، تعجل الرحلات البابوية بتحولات تاريخية، كما في حالة المصالحة الوطنية في موزمبيق بعد زيارة البابا فرانسيس إلى هناك في عام 2019، أو تحركات السياسة الخارجية الكبرى (مثل: استعادة العلاقات بين هافانا وواشنطن قبل فترة وجيزة من رحلة البابا فرانسيس إلى كوبا والولايات المتحدة في عام 2015). وباختصار، يمكن أن تكون الزيارة البابوية حدثًا تحوليًا بالنسبة للبلدان الهشة التي تعاني من ندوب

الصراع، كما هو الحال في العراق اليوم.

خصوصية الحالة العراقية

- في تقريرهما المعنون "ماذا تبقّى من رحلة البابا إلى العراق؟" أشار كلٌّ من "فرانسيسكو ساليشيو" و"شيافي فيديريكو" إلى أن زيارة البابا كانت مهمة ليس فقط على المستوى الديني، ولكن على الصعيدين السياسي والاجتماعي أيضًا، وبخاصة في اللحظة الدقيقة التي نقل فيها البابا رسالة إلى ممثلي المؤسسات العراقية بمن فيهم الرئيس "برهم صالح" ورئيس الوزراء "مصطفى الكاظمي" حول الحاجة إلى إعادة بناء مناخ من التسامح والاندماج الاجتماعي، وتعزيز الحوار بين الطوائف العرقية والدينية المتعددة التي يتألف منها الشعب العراقي.
- وحسب التقرير، تتزايد أهمية ذلك، لأنه أعطى إشارات للمؤسسات العراقية حول أهمية التغلب على الانقسامات السياسية، وتضميد الجراح الاجتماعية من أجل مستقبل البلاد، ومعرفة كيفية الاستماع إلى طلبات المواطنين وبخاصة الشباب منهم، لا سيما أن زيارة البابا تأتي في توقيت حرج بالنسبة للعراق الذي لا يزال -بعد ما يقرب من عام على تعيين الحكومة الجديدة في أعقاب احتجاجات الشوارع الواسعة- يصارع مشاكل داخلية مختلفة، منها: البطالة، وتفشي الوباء، والتنديد بقانون الانتخابات، وصعوبة الوصول إلى اللقاح في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية، فضلًا عما تواجهه الدولة من أزمة اقتصادية ناتجة عن انخفاض أسعار النفط الذي يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل أساسي على عائداته.

- على الرغم من خطة الإصلاح الاقتصادي والمالي التي أطلقتها الحكومة في أكتوبر الماضي، والتي تهدف إلى خفض الأجور العامة، وزيادة دعم القطاع الخاص؛ فإن زيادة السكان في ظروف الفقر تجعل مسار الإصلاح هذا أكثر تعقيدًا؛ ولذلك تتزايد الحاجة إلى إعادة توزيع الموارد على نحو أكثر إنصافًا، وهو ما تناوله البابا خلال خطابه الذي ألقاه في سهل أور، مشيرًا إلى الأولويات الاقتصادية للسلطة التنفيذية.

- وإضافة إلى كل ما تقدم، يشير التقرير إلى أنه لا يزال هناك خلاف عميق بين الحكومة العراقية ومنطقة الحكم الذاتي في كردستان، ولا سيما بعد فشل تنفيذ نتائج الاستفتاء على الاستقلال في 2017، وخسارة معظم الأراضي المتنازع عليها، وعدم وجود حل أمني لتلك القضية السياسية. ولا شك أن الوضع الأمني المتراجع يؤثر كثيرًا على الأقليات، وهو ما يقوض مشروع إعادة بناء الهوية والمجتمع الوطني. وفي هذا الإطار، يعتبر قرار رئيس الوزراء بإعلان السادس من مارس "يومًا وطنيًا للتسامح والتعايش" خطوة رمزية أولى نحو الوعي بقضية الأقليات على المستوى المؤسسي، والتي ظهرت بالفعل مع الموافقة الأخيرة على قانون الاعتراف بالجرائم التي تعرضت لها النساء الإيزيديات على يد "داعش".

- من جانب آخر، يجادل "ستيفن كوك" في المقال المعنون "الحافة الصعبة لقوة البابا الأخلاقية" بأنه لا ينبغي لأحد أن يتوقع من البابا أن يحل مشاكل المنطقة، فهو إن تحدث بقوة حول قضايا محددة، قد يكون قادرًا على إحداث فارق؛ فهيبة البابا والقوة الأخلاقية التي يجلبها لأي قضية هي ما يهم. وبحسب الكاتب، قد يكون للسلطة الأخلاقية للبابا تأثير ديناميكي على السياسة والدبلوماسية والبيئة الدولية.

- ولكن يرى "بوزاتو" في مقاله المشار إليه سابقًا أن كثيرين يسيئون فهم ما يمكن أن يحققه البابا؛ فكما أكد رئيس الكنيسة الكاثوليكية في العراق الكاردينال "لويس رافائيل ساكو"، لا يأتي البابا لحل كل المشاكل، بل يعرب عن تضامنه والوقوف مع العراقيين، ويحمل رسائل المحبة والأخوة والمصالحة والتسامح والسلام واحترام الحياة والتنوع والتعددية، مما يهيئ الظروف للتغيير الذي لا يُحدثه بنفسه. وتتمثل أولويات البابا في ضمان استمرار الوجود المسيحي في العراق واستعادته، حتى تظل الكنيسة صاحبة مصلحة معترف بها في الشئون العراقية. إذ يرغب البابا في إثبات نفسه كمحاور سياسي متميز للحكومة العراقية والزعماء الدينيين. ومن منظور عالمي، يذهب البابا إلى العراق

لتقديم خارطة طريق ملموسة لمستقبل العلاقات بين الأديان ومستقبل العالم.

التقارب بين الفاتيكان والمؤسسات الشيعية

- ترى "مارسين الشمري" في مقالها المعنون "يذهب البابا إلى النجف: شخص ومؤسسة السيستاني" أن الزيارة تطرح سؤالًا مهمًا حول رؤية العالم للمؤسسة الدينية، وهل تتجسد في "السيستاني" كفرد أو كمؤسسة شبيهة بالفاتيكان؟ بمعنى آخر، هل ينظر العالم إلى الحوزة (المؤسسة الدينية الشيعية في النجف) على أنها مؤسسة مثل الفاتيكان؟ أو كفرد يجسده آية الله العظمى السيستاني؟ فمن شأن الإجابة عن هذا السؤال أن تحدد كيف سيتعامل العالم مع المؤسسة الدينية الشيعية في المستقبل، عندما لا يكون آية الله السيستاني على رأس السلطة. كما ستحدد ما إذا كانت المكاسب التي قيل إن هذه الزيارة تحققها -من الاعتراف بمركزية النجف إلى دورها في التعاون العالمي بين الأديان- مكاسب دائمة.

- لفهم بنية الحوزة المعقدة وطبيعتها، تم تشبيهها بالكنيسة الكاثوليكية. ومن ثم، تنبع تلك المقارنات من الهيكل الهرمي الواضح للحوزة الذي سمح لها تاريخيًا بتولي دور قيادي في السياسة. ولكن في الواقع، تختلف المؤسستان على نطاق واسع؛ حيث تكون الكنيسة الكاثوليكية شديدة البيروقراطية وموحدة على عكس المؤسسة الدينية في النجف الأقل مؤسسية، وحتى تسلسلها الهرمي يعتمد -إلى حد ما- على تفاهمات أكثر مرونة وتنازعًا على سلطة رجال الدين. وبغض النظر عن هذا، فإن هذه المقارنات تجعل رمزية البابا واجتماع آية الله العظمى أكثر قوة.

- فيما يرى "ميهدي خلاجي" في تقريره "البابا يقابل آية الله" أنه على عكس البابا الذي يعتبر رسميًا البابا الرئيسي للجاليات الكاثوليكية في جميع أنحاء العالم، لا يمكن لآية الله أن يدّعي القيادة الحصرية للمسلمين الشيعة. فهذه السلطة التعددية والتقاء الأمور الروحية والسياسية في إيران ما بعد الثورة حدت من قدرة آية الله على ممارسة دبلوماسية دينية موحدة مستقلة عن الحدود الوطنية. ونتيجة لذلك، فإن العلاقات بين الفاتيكان والزعماء الشيعيين تخضع لسيطرة الدول وليس المعاهد الدينية. وقد أوقف النظام الإيراني بشكل منهجي الجهود الحقيقية لربط عقيدته بالديانات الأخرى. كما تشكل العوامل الفلسفية واللاهوتية أيضًا عقبات كبيرة أمام الحوار الإسلامي الأوسع والتقارب مع المسيحية والأديان الأخرى.

- وعلى مستوى أكثر شمولًا، لا يشترك آية الله في العادة البابوية المتمثلة في الدعوة علنًا لاضطهاد الأديان الأخرى. ففي عام 2017 على سبيل المثال، أعرب البابا فرانسيس عن تعاطفه مع شعب الروهينجا ذي الأغلبية المسلمة التي تخضع لحملة عسكرية في ميانمار. ومع ذلك، نادرًا ما تتفاعل السلطات الشيعية مع العنف ضد غير المسلمين، سواء في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر في العالم. أما زيارة البابا للنجف، فتسبب القلق للإيرانيين، حيث إن الاجتماع مع السيستاني يشكل اعترافًا استثنائيًا به، باعتباره ربما المرجع الشيعي الأعظم في العالم، وبالنجف كمركز للمؤسسة الدينية الشيعية.

- يمكن القول إن المبادرات الباباوية قد تكون لها آثار طيبة في الوقت الحالي، لكنها لن تحدث التأثير المنشود بشكل منفرد؛ إذ يتعين -في المقابل- على الحكومات المعنية التي تسعى إلى مشاركة دائمة ومثمرة مع العالم الإسلامي أن تركز الاهتمام وتوجه الاستثمار صوب التعاون مع الشخصيات المؤثرة في المنطقة والممثلة بشكل فعلي للقواعد الشعبية فيها، بما يسهم في حل الأزمات بالفعل دون إعلاء شأن طرف على الآخر. وفي الأخير، يظل التساؤل عن قدرة الزيارة الباباوية على تحسين أوضاع مسيحيي العراق مطروحًا، وإن اتجهت غالبية الإجابات للقول إن التحسن المنشود يتطلب بالتوازي معه سياسات وخطوات عملية على أرض الواقع، بما يهيئ الظروف المناسبة لعودة المسيحيين المهاجرين على الأقل.

الهوامش

1. Christopher White, The Pope Is on a Mission to Heal Post-Genocide Iraq, Foreign Policy, February 24, 2021, Available at: shorturl.at/dstAE

2. Fabrizio Bozzato, "Repair and Build": Pope Francis' Visit to Iraq, Lowy Institute, March 3, 2021, Available at: shorturl.at/gAEY7

3. Francesco Salesio & Schiavi Federico, What Remains of the Pope's Trip to Iraq, ISPI, March 9, 2021, available at: https://www.ispionline.it/it/pubblicazione/cosa-rimane-del-viaggio-del-papa-iraq-29563

4. Steven A. Cook, The Hard Edge of the Pope's Moral Power, Foreign Policy, March 12, 2021, Available at: shorturl.at/rwyAS

5. Marsin Alshamary, The Pope Goes to Najaf: The Person and the Institution of Sistani, Brookings Institute, March 4, 2021, Available at: shorturl.at/kruP3

6. Mehdi Khalaji, The Pope Meets the Ayatollah, Washington Institute, March 3, 2021, Available at: shorturl.at/knAD4

بيانات وإحصائيات

1

مصـــــر
في مؤشر التنمية البشرية 2020

يصـدر تقريـر التنميـة البشـرية العالميـة عـن برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائـي منـذ عـام 1990. وهـو يعكـس بشـكل كمـي أن التنميـة هـي توازن بين الاقتصاد ومكونات رأس المال البشري. ويقوم المؤشـر على 13 محـورًا فرعيًّا هـي: الصحـة، التعليـم، الدخـل وتكويـن المـوارد، عـدم المسـاواة، النـوع، الفقـر، العمـل والتوظيـف، الأمـن الإنسـاني، التجـارة، التنقـل والاتصـالات، الاسـتدامة البيئيـة، الديموغرافيـا، الاسـتدامة الاجتماعيـة والاقتصاديـة. ويختلـف تقريـر التنميـة البشـرية لعـام 2020 عـن نظرائـه مـن مؤشـرات التنميـة البشـرية السـابقة، حيـث ينظـر إلـى جـودة التنميـة البشـرية واسـتدامتها، وإلـى كيفيـة تأثيـر أوجـه عـدم المسـاواة الاجتماعيـة والنـوع الاجتماعـي والأداء البيئـي علـى البلـدان.

تقديرات مصرية
دورية نصف شهرية
السنة (2) - العدد (22) - 1 أبريل 2021

مصر في مؤشر التنمية البشرية 2020

* هبة زين
باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يصدر تقرير التنمية البشرية العالمية عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990. وهو يعكس بشكل كمي أن التنمية هي توازن بين الاقتصاد ومكونات رأس المال البشري. ويقوم المؤشر على 13 محورًا فرعيًّا هي: الصحة، التعليم، الدخل وتكوين الموارد، عدم المساواة، النوع، الفقر، العمل والتوظيف، الأمن الإنساني، التجارة، التنقل والاتصالات، الاستدامة البيئية، الديموغرافيا، الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية. ويختلف تقرير التنمية البشرية لعام 2020 عن نظرائه من مؤشرات التنمية البشرية السابقة، حيث ينظر إلى جودة التنمية البشرية واستدامتها، وإلى كيفية تأثير أوجه عدم المساواة الاجتماعية والنوع الاجتماعي والأداء البيئي على البلدان.

تطور قيمة مؤشر التنمية البشرية بمصر

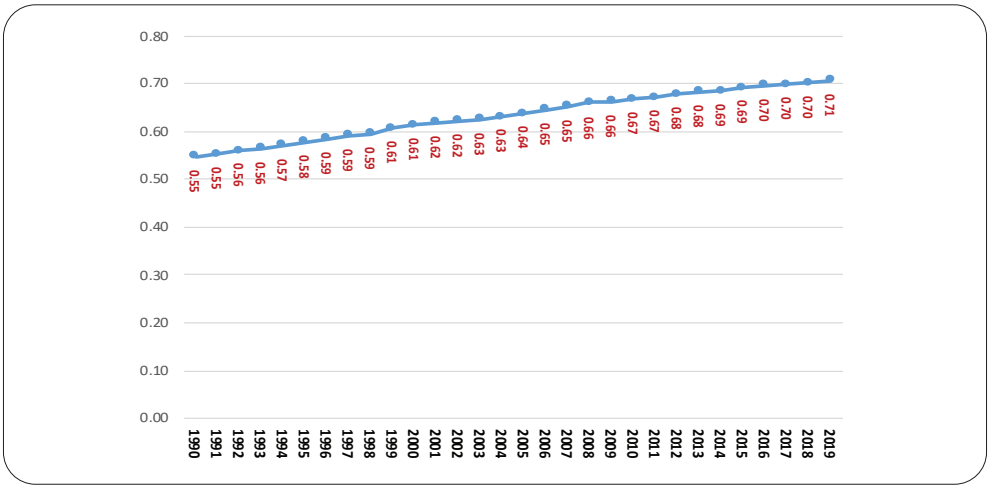

تطور ترتيب مصر بمؤشر التنمية البشرية

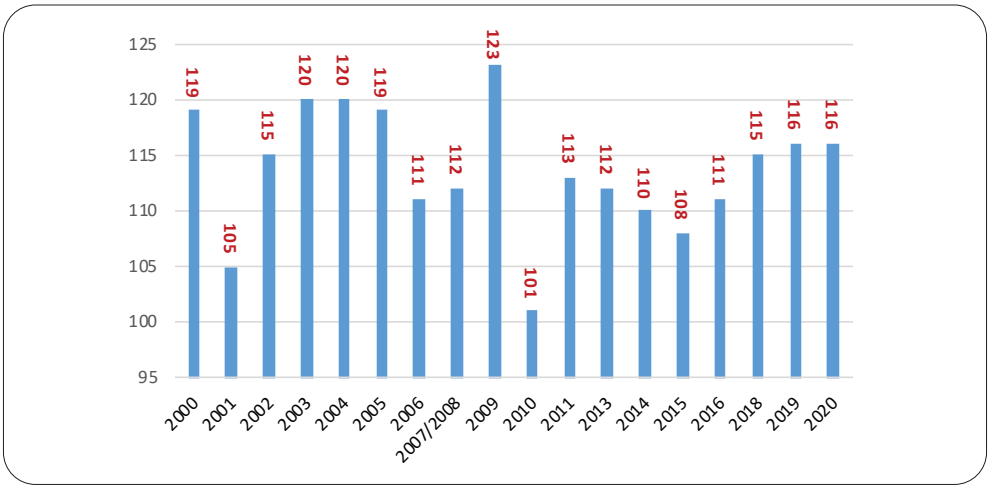

ترتيب مصر وعدد من الدول بمؤشر التنمية البشرية 2020

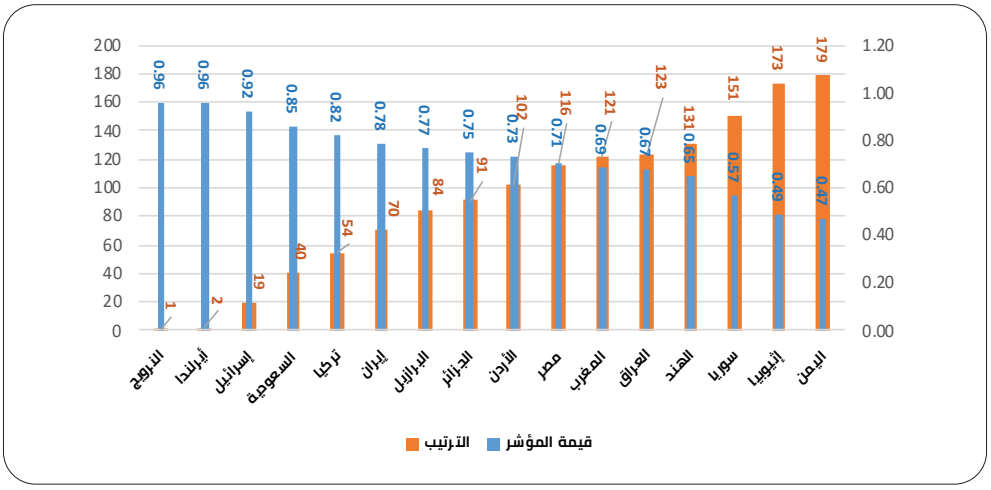

قيمة عدد من المؤشرات الفرعية بمصر لمحور الصحة وفقًا لمؤشر التنمية البشرية 2020

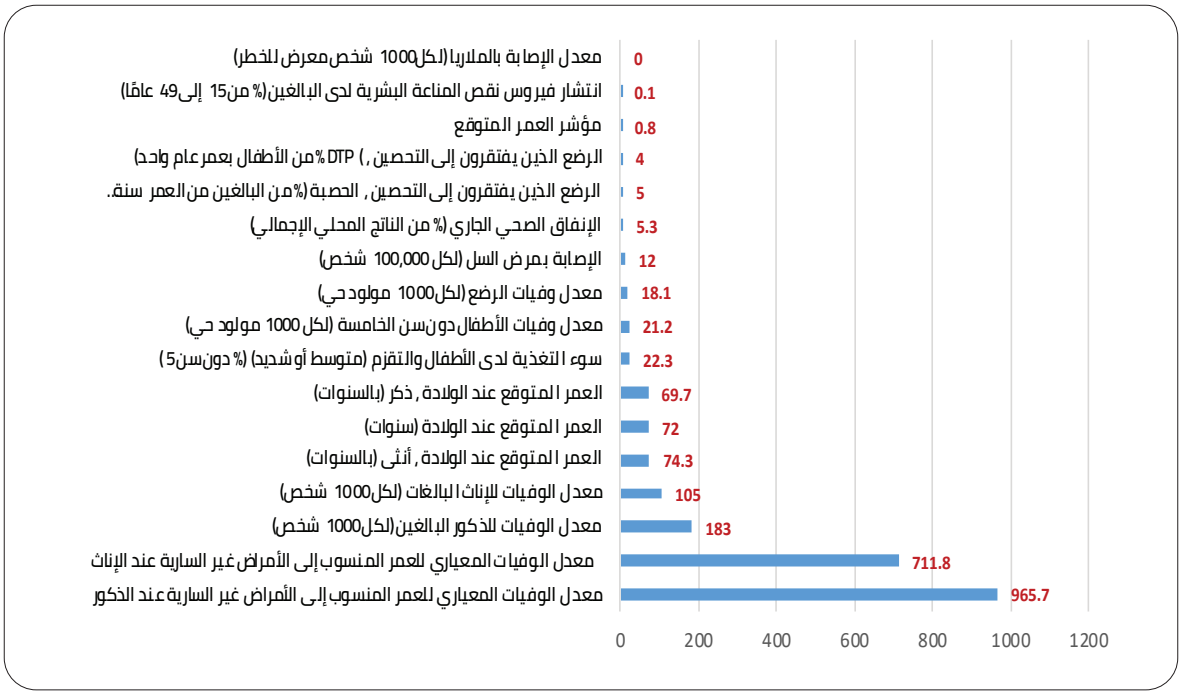

قيمة عدد من المؤشرات الفرعية بمصر لمحور التعليم وفقًا لمؤشر التنمية البشرية 2020

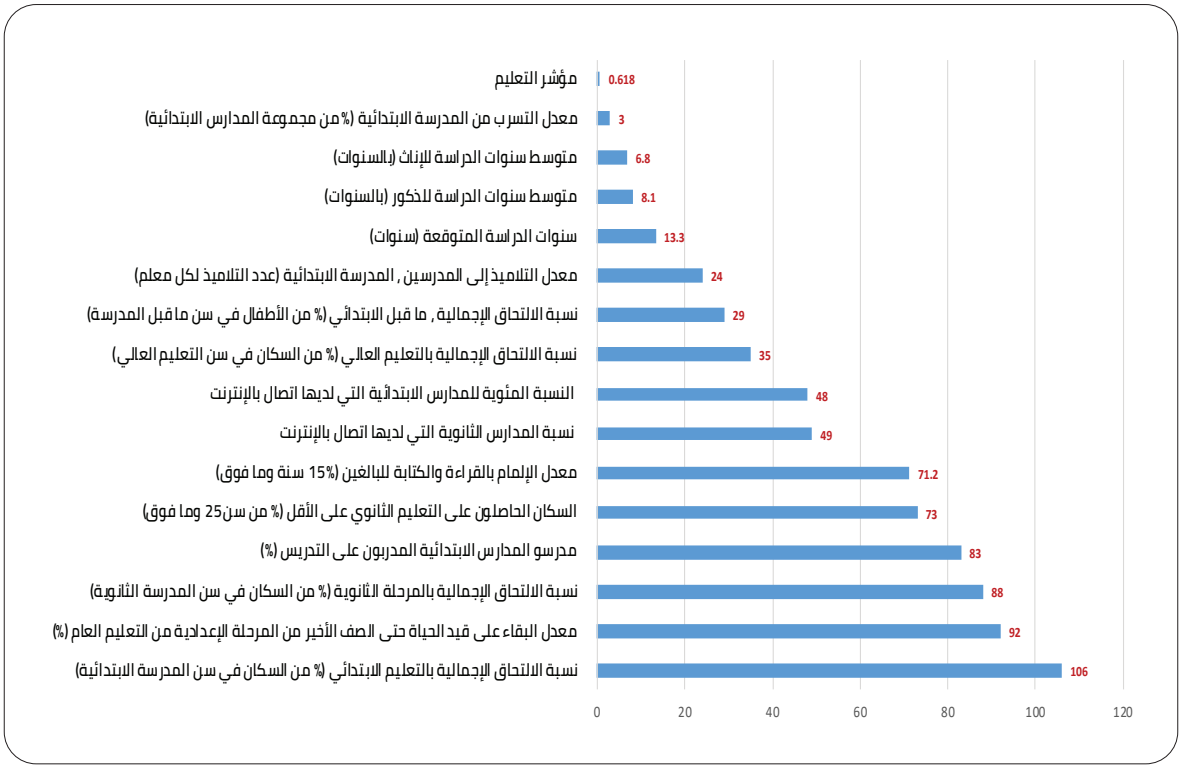

قيمة عدد من المؤشرات الفرعية بمصر لمحور الدخل وتكوين الموارد وفقًا لمؤشر التنمية البشرية 2020

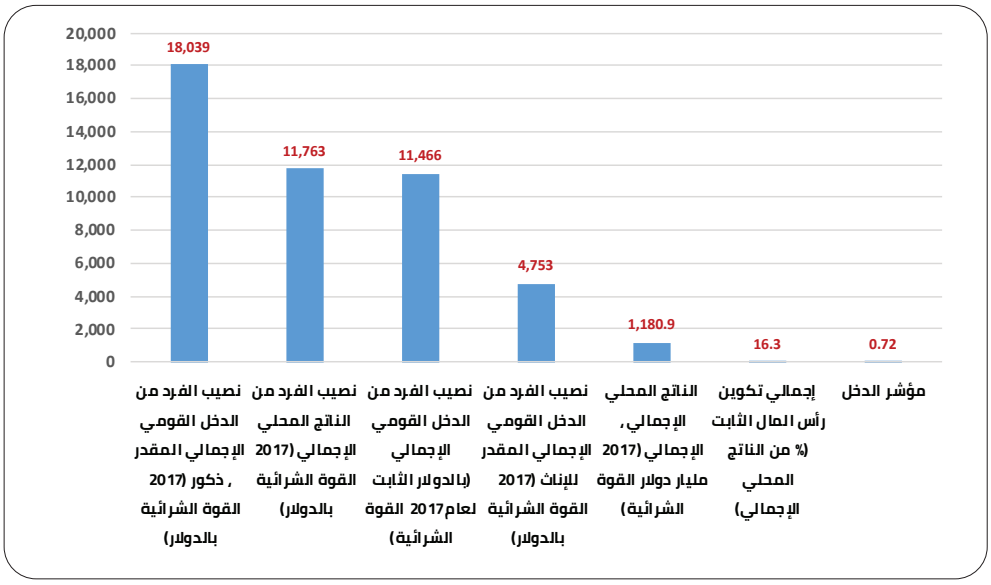

قيمة عدد من المؤشرات الفرعية بمصر لمحور عدم المساواة (*)
وفقًا لمؤشر التنمية البشرية 2020

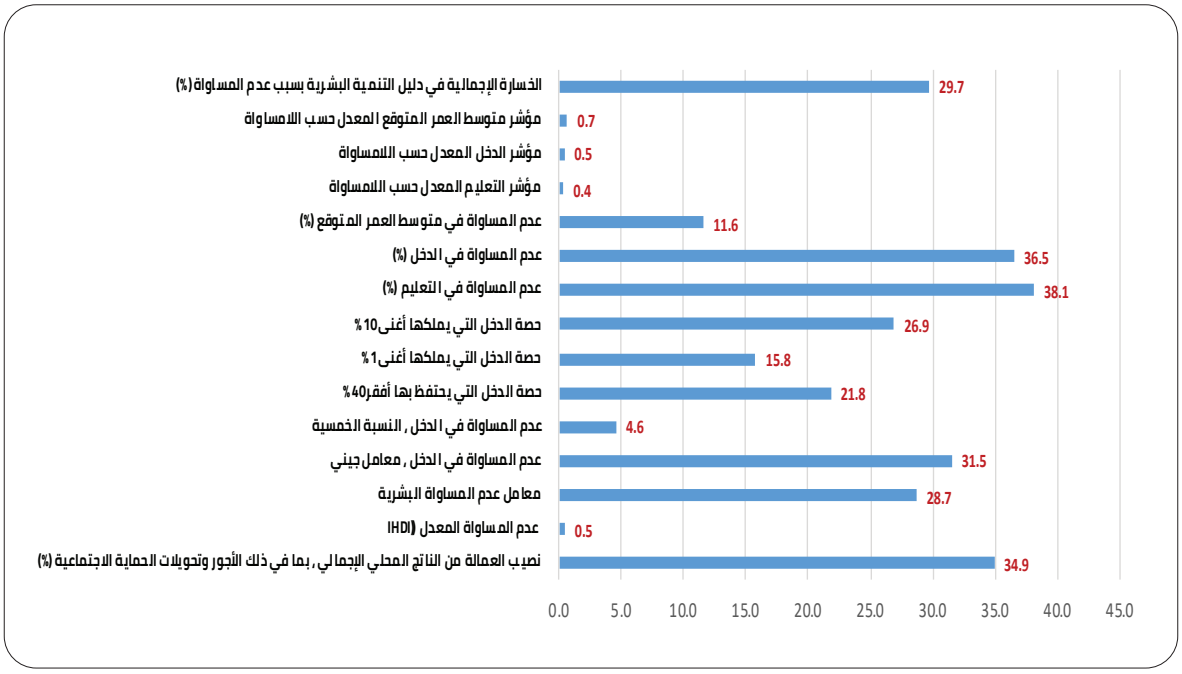

(*) مؤشر عدم المساواة بين الجنسين:
مقياس مركب يعكس عدم المساواة في الإنجاز بين المرأة والرجل في ثلاثة أبعاد: الصحة الإنجابية، والتمكين، وسوق العمل.

قيمة عدد من المؤشرات الفرعية بمصر لمحور النوع وفقًا لمؤشر التنمية البشرية 2020

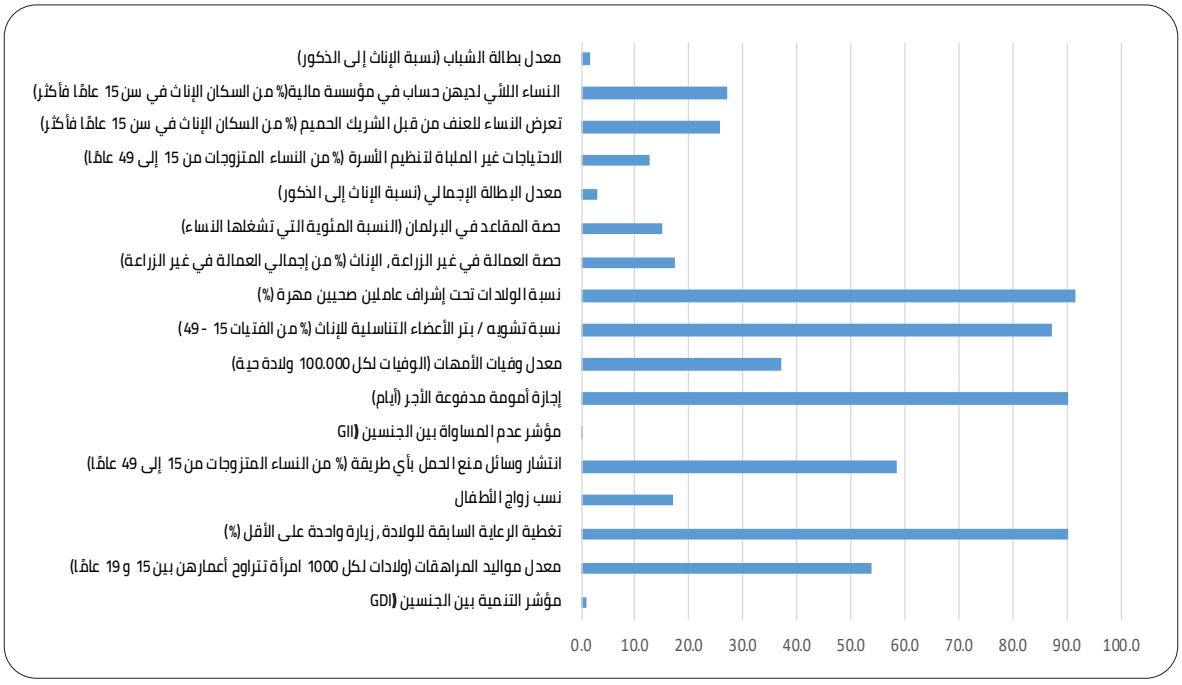

قيمة عدد من المؤشرات الفرعية بمصر لمحور الفقر وفقًا لمؤشر التنمية البشرية 2020

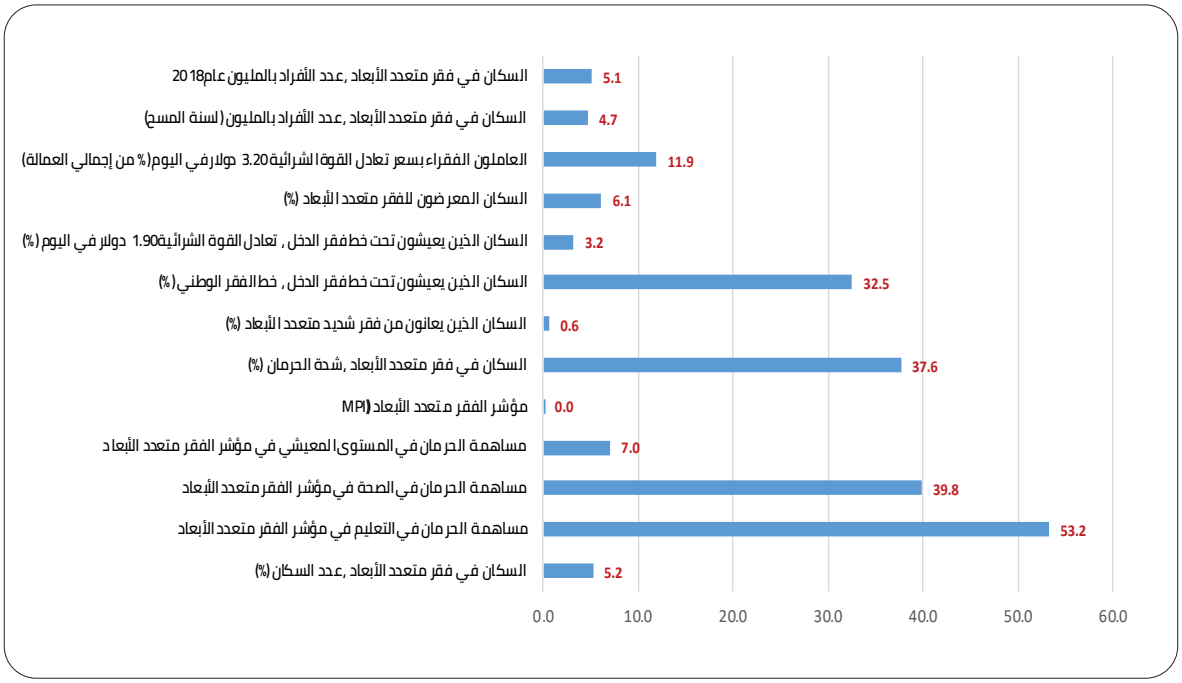

قيمة عدد من المؤشرات الفرعية بمصر لمحور العمل والتوظيف وفقًا لمؤشر التنمية البشرية 2020

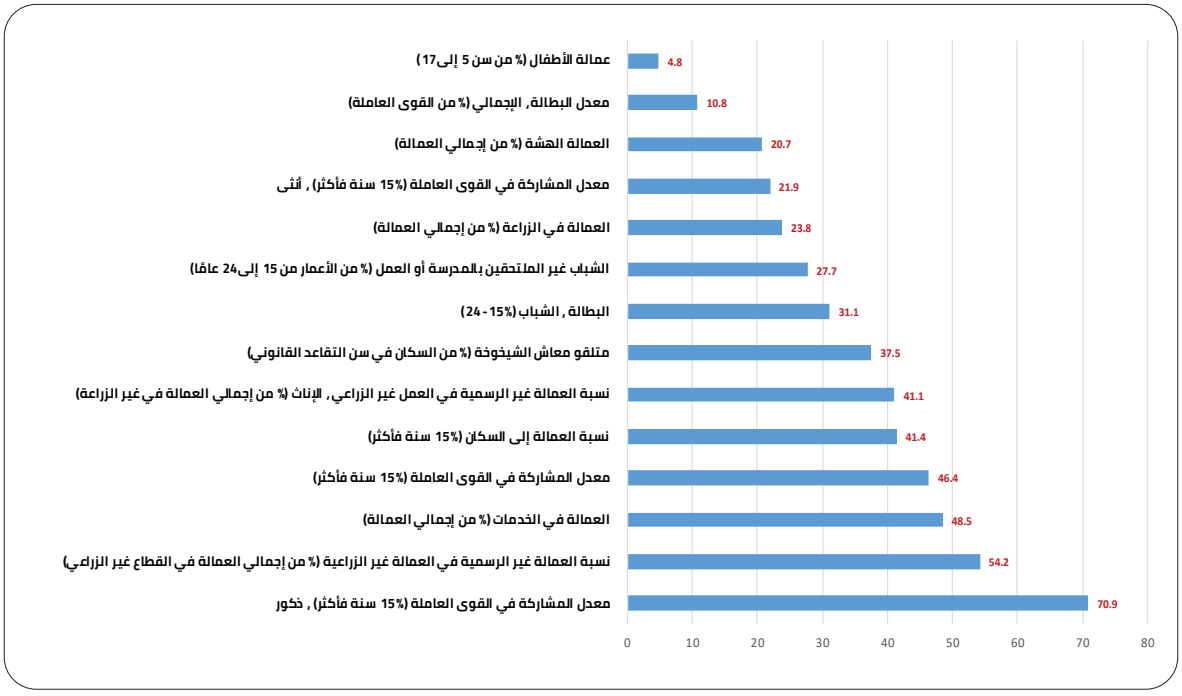

قيمة عدد من المؤشرات الفرعية بمصر لمحور الأمن الإنساني وفقًا لمؤشر التنمية البشرية 2020

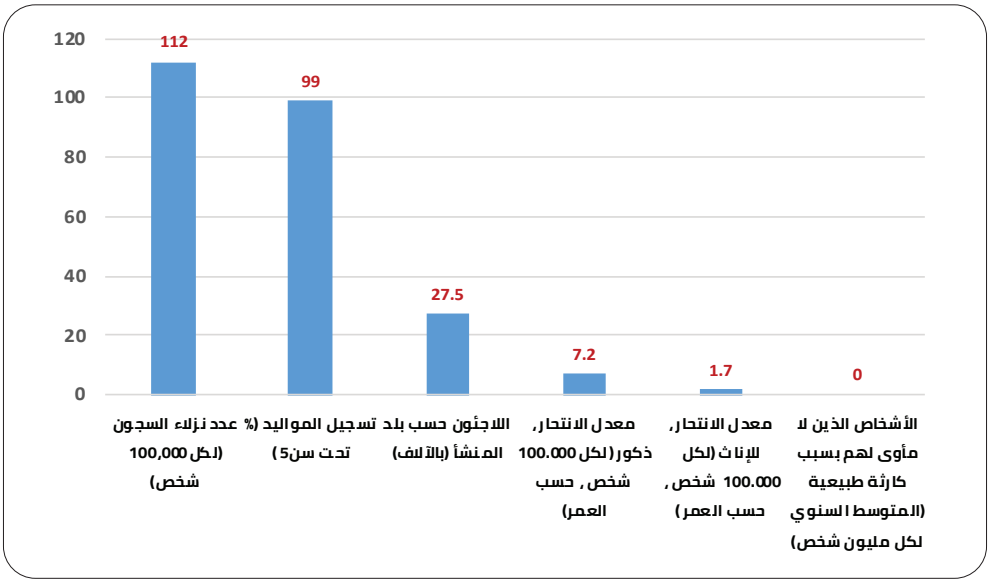

قيمة عدد من المؤشرات الفرعية بمصر لمحور التدفقات التجارية والمالية وفقًا لمؤشر التنمية البشرية 2020

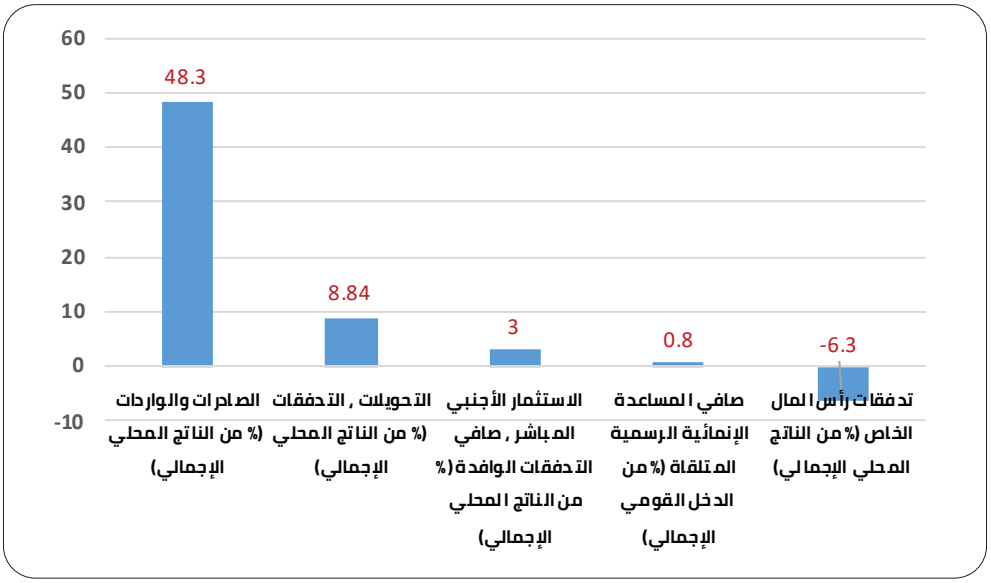

قيمة عدد من المؤشرات الفرعية بمصر لمحور التنقل والاتصالات وفقًا لمؤشر التنمية البشرية 2020

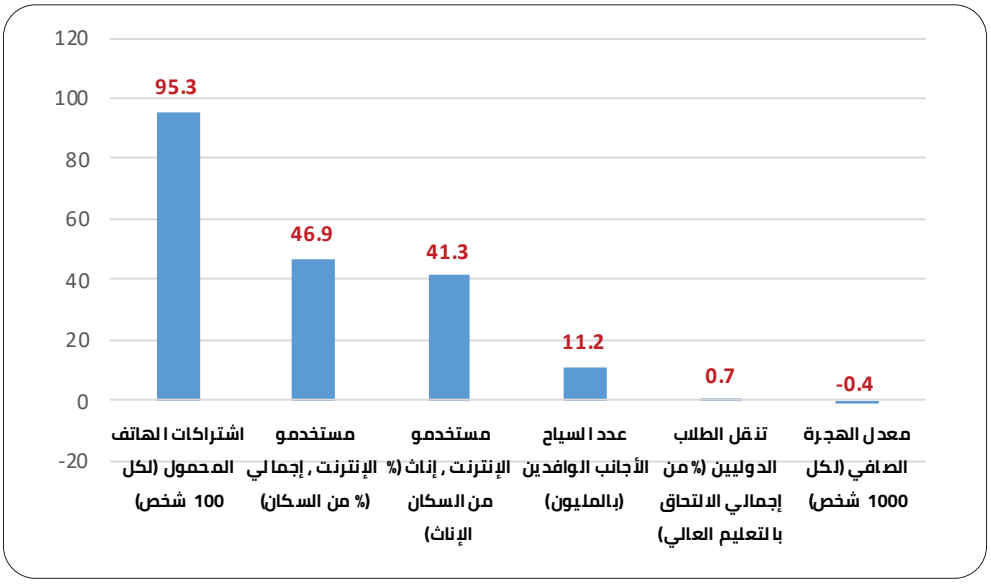

قيمة عدد من المؤشرات الفرعية بمصر لمحور الاستدامة البيئية وفقًا لمؤشر التنمية البشرية 2020

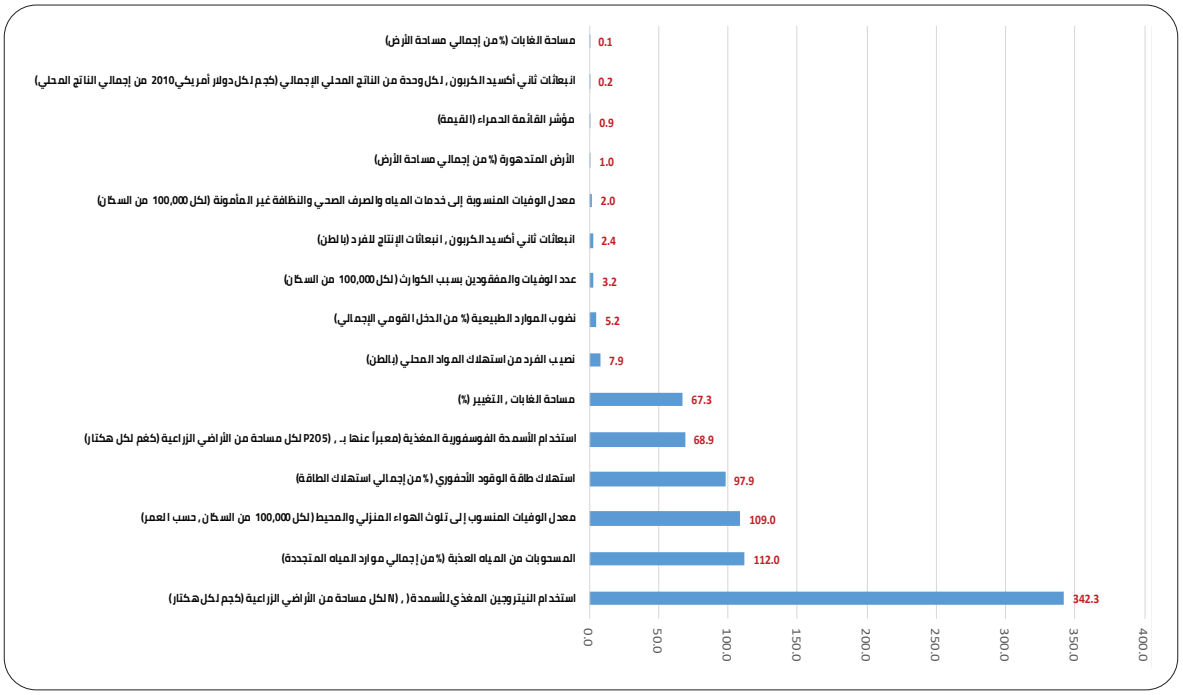

قيمة عدد من المؤشرات الفرعية بمصر لمحور الديموغرافيا وفقًا لمؤشر التنمية البشرية 2020

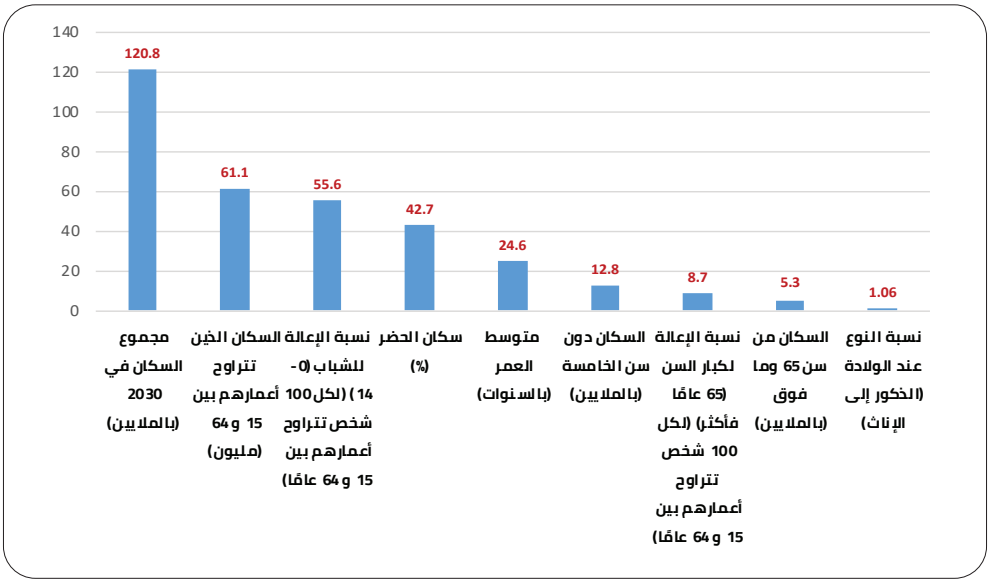

قيمة عدد من المؤشرات الفرعية بمصر لمحور الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية
وفقًا لمؤشر التنمية البشرية 2020

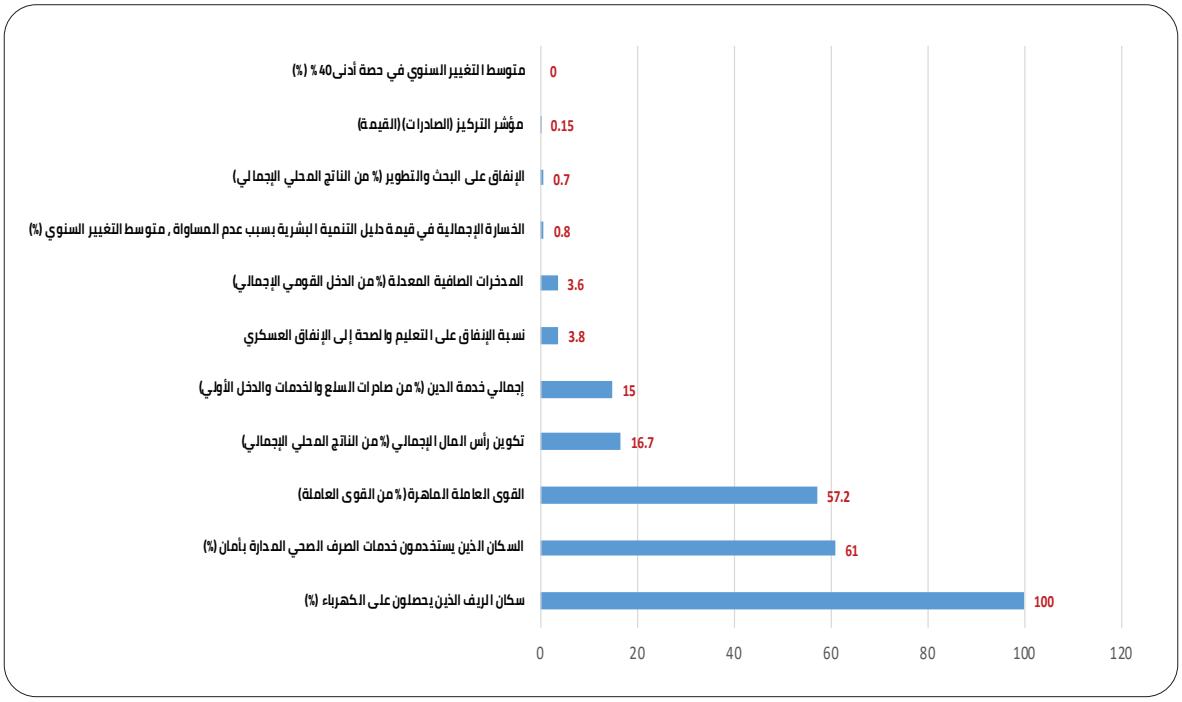

أبرز المقاييس الواردة بالمؤشر:

- مؤشر عدم المساواة المعدل IHDI: قيمة دليل التنمية البشرية المعدلة وفقًا لعدم المساواة في الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية.
- الخسارة الإجمالية: الفرق بالنسبة المئوية بين قيمة IHDI وقيمة HDI.
- عدم المساواة في متوسط العمر المتوقع: عدم المساواة في توزيع طول العمر المتوقع بناءً على بيانات من جداول الحياة المقدرة باستخدام مؤشر عدم المساواة "أتكينسون".
- عدم المساواة في التعليم: عدم المساواة في توزيع سنوات الدراسة بناءً على بيانات من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية المقدرة باستخدام مؤشر "أتكينسون" لعدم المساواة.
- عدم المساواة في الدخل: عدم المساواة في توزيع الدخل بناءً على بيانات من مسوح الأسر المعيشية المقدرة باستخدام مؤشر "أتكينسون" لعدم المساواة.
- حصة الدخل التي يحتفظ بها أغنى 1%: حصة الدخل القومي قبل الضريبة التي يحتفظ بها أغنى 1% من السكان. الدخل القومي قبل الضرائب هو مجموع كل تدفقات الدخل الشخصي قبل الضريبة المستحقة لمالكي عوامل الإنتاج والعمالة ورأس المال، قبل أخذ نظام الضرائب / التحويل في الاعتبار، وبعد أخذ نظام المعاشات التقاعدية في الاعتبار.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

Phone +20226905861 | +20226905862 | +20226905863
E-mail info@ecsstudies.com
Website www.ecsstudies.com
Social links /ecsstudies
100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo